الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانعكاساتها على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 2005-2015

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف الدكتور**

الأخضر عدوكة **نذير غانية**

عبد السلام عدوكة

أحلام كرمادي

لجنة المناقشة

إلياس الشاهد	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
نذير غانية	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
خالد إحميمة	**أستاذ مساعد ب**	**ممتحنا**

السنة الجامعية2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ
عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

[التوبة 105]

إهداء

إلى إمام الخلق وسيد المرسلين... محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل بإسمي آيات الشكر والامتنان إلى من قال في شأنهما الله عز وجل

" وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

"أمي" و"أبي" أطال الله في عمرهما

إلى سندي في الحياة ..... زوجتي الحبيبة

وإلى قرة عيني ابنتي: ميار

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أساتذتي بدون استثناء

إلى كل زملاء الدراسة

إلى كل طالب علم وباحث عن العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الأخضر

إهداء

بسم الله العلي القدير الذي خلق فسوى، والصلاة وسلام على خير خلق الله

محمد عليه الصلاة وأتم التسليم

إلى من حرمت من حنانها وود قلبها الطيب إلى روح أمي الغالية أسكنها الله فسيح

جناته.

إلى الحضن الكبير والقلب العظيم راجي من المولى العز وجل إن يحفظه لنا ويرعاه: أبي

العزيز والغالي

إلى سندي في هذه الحياة..... زوجتي الغالية

إلى قرة عيني أولادي: ياسين، نور، أنفال، يحي، زكريا

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء .

إلى كل أساتذتي في كل مراحل دراستي.

إلى كل زملاء في المشوار الدراسي والعلمي خاصة "الأخضر عدوكة".

إلى كل طالب علم وباحث عن العلم و المعرفة .

عبد السلام

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي في حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلهما إلى والديا العزيزين أدامهما الله لي.

إلى من شاركني الحياة بحلوها إلى من فرحتُ فرحتْ وإذا حزنتُ حزنتْ إلى أغلى ما في الوجود أختي الوحيدة سمية

وإلى زوجها المحترم عزالدين، وأولادها أيمن، عبد الكامل، نضال

إلى من كانوا شموع تضئ لي مشوار حياتي إخوتي الأعزاء الحاج، مراد، الطيب، هشام

إلى من جمعني به القدر وشاركني حياتي، الذي شجعني وساعدني في مشوار إكمال الدراسي وقاسمني متاعبها، الذي اعتبره النور الذي ينير به دربي

زوجي حمزة مستور وعائلته المحترمة.

إلى كتكوتتي ابنتي الحبيبة الغالية التي كان لها فضلا كبيرا ووجه خير عليا في اكمال دراستي وحصولي على وظيفة لطالما تمنيتها حبيبتي آية

إلى زملائي الذين لن أنسى عبد المالك، بومدين، الأخضر.

إلى ابتدائية شكيمة لعبيدي وخاصة السيد المدير عبابة محمد والمتألق عمارة علاق اللذان ساعداني كثيرا اشكرهما على تفهمي من ناحية التوافق بين دراستي وعملي .....وإهداء خاص إلى عمي مسعود

أحلام

شكر وتقدير

قبل كل شيء بحمد اللّه الذي قدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

حمدا كثيرا طيبا مباركا.

كلمة شكر واحترام وتقدير إلى الأستاذ نذير غانية والذي لم يبخل

علي بمساعداته وتوجيهاته.

كلمة شكر واحترام وتقدير للجنة المشرفة

كلمة شكر، احترام وتقدير إلى الذي لا أنسى مساعداته، توجيهاته

وكذا نصائحه القيمة لي ما حييت الدكتور عقبة

عبد اللاوي جزاه الله كل خير.

ملخص الدراسة

من خلال دراسة موضع الشراكة مع الاتحاد الاوربي وانعكاساته على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قد اعتمدنا على دراسة الجوانب النظرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عبر سلسلة من السنوات ، وعند تحليلنا لاتفاقية الشراكة المبرمة مع دول الحوض المتوسط أن اتفاقية الشراكة لم تساهم بشكل كبير في تلبية حاجيات الجزائر من الاستثمارات الأجنبية والأوربية بشكل خاص. كما ان الاستثمار الأجنبية ترتكز في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى أما في قطاع الزراعة والاتصال والصحة والسياحة فكان نصيبها ضعيفا بما تمتلكه الجزائر من امكانيات وهو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، الشراكة الأورو متوسطية ، الشراكة الأورو جزائرية

Study Summary

By studying the position of partnership with the EU and its implications for bringing foreign direct investment to Algeria, we have relied on theoretical aspects and FDI inflows into Algeria over a number of years. In our analysis of the partnership agreement with the Mediterranean countries, the Association Agreement did not contribute significantly In meeting Algeria's needs of foreign and European investments in particular. The foreign investment is mainly concentrated in the hydrocarbons sector. In the agriculture, communication, health and tourism sector, its share is weak in terms of Algeria's potential, which affects the economic development of Algeria..

Key words: Foreign Direct Investment, Euro-Mediterranean Partnership, Euro-Algerian Partnership

قائمة المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات II

قائمة الجداول والأشكال

عامة ..... أ-ز

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي والشراكة 2-39

تمهيد 2

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر مقاربة نظرية 3

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر 3

المطلب الثاني: خصائص وأهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر 9

المطلب الثالث: عوامل ومؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر 13

المبحث الثاني :ماهية الشراكة 20

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ،أسباب وأهداف الشراكة: 20

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الشراكة الأجنبية: 23

المطلب الثالث: الشراكة الأورو متوسطية: 29

خلاصة الفصل 39

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو متوسطية 41-74

تمهيد: 41
المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية 42
المطلب الأول: مفاوضات الشراكة الأوروبية – الجزائرية 42
المطلب الثاني: الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر: 47
المطلب الثاني: ضمانات وحوافز حماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر 51
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:..... 55
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2005-2015: 55
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي: 60
المبحث الثالث: تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر: 69
المطلب الأول: تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 69
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:..... 70
خلاصة الفصل..... 74
الخاتمة..... 75
قائمة المصادر المراجع 78

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2005-2010 (مليون دولار)	62
02	يمثل تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر للفترة 2005-2015 (مليون دولار)	63
03	يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم من 2002-2015	64
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بحسب اهم عشرة دول للفترة 2011-2015	64
05	يمثل توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب أهم عشرة شركات المستثمرة للفترة من:2011 الى 2015	65
06	تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات من 2002 الى 2012	66
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي 2003-2008	67
08	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي2000-2010	67
09	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب القطاعات	68
10	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب السلع	72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل تدفقات الواردة للجزائر في الفترة 2005-2015	62
02	يمثل اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي	67
03	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب القطاعات.	68

مقدمة

تشهد المبادلات التجارية الدولية توجهات مختلفة نحو العالمية من جهة والتكتلات الاقليمية من جهة اخرى ومع هذه التحديات تجد الدول النامية نفسها مجبرة على الاندماج في هذه التوجهات الجديدة واغتنام الفرص المتاحة من هذه التوجهات للرقى والنمو باقتصاداتها والرفع من مستوى المداخيل وتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الادارية، يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى في الدول النامية التي تعاني من ازمات مالية، فالخيرات المتاحة امامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

لقد عملت الجزائر عدة تشريعات وقوانين لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بمنح تسهيلات للمستثمر الأجنبي تمكنه من الدخول والاستثمار في الجزائر، وكما تسعى الجزائر لحماية الاستثمار الأجنبي عن طريق الضمانات الممنوحة وتسهيل العمليات الضريبية والتخفيف من أعبائها في إطار قانوني لتحسين مناخ الاستثمار.

تندرج اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية بين الاتحاد الأوربي ودول الحوض المتوسط بحيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء منطقة مستقرة بصفة دائمة وذلك من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة ، ومن أهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوربي هي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاديات دول الحوض المتوسط لمواجهة تحرير التجارة ومن هنا يبرز دور الاتحاد الأوربي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية التي تقدمها للدول الأعضاء .

الإشكالية الرئيسية: مما سبق نفرع الإشكالية الأتية :

ما هي انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1 . ما هو أثر التشريعات القانونية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر ؟

2. هل تُحقق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة؟

3. هل ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في رفع تدفقات الاستثمار الأوربي المباشر إلى الجزائر ؟

فرضيات البحث :

1 . لقد كان للتشريعات القانونية والاقتصادية التي تم سنها والخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تحسن مستويات مناخ الاستثمار في الجزائر.

2. على الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلا أنها لم ترقى إلى مستويات المأمولة ولم تحقق الأهداف الاقتصادية المتوخاة منها؟

3. لقد ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في زيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الأوربي إلى الجزائر ؟

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب أدت بنا لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة، كما أنه من وسائل تمويل الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تحاول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الاطر النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة.
- التعرف على مفاوضات الشراكة الأوروبية – الجزائرية.
- تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث من عدة جوانب نذكرها في النقاط التالية:

1. الاستثمار الاجنبي المباشر كما يتيح من آثار على الاقتصاد الوطني، وبما يتيح من فرص للحصول على تكنولوجيات المتطورة، وتحقيق التوظيف والتقليل من حدة البطالة.

2. الشراكة الاوروبية وارتباطها بالعديد من المجالات الاقتصادية الخاصة سواء ما تعلق بالجوانب التجارية أو المجالات المالية أو مجالات الاستثمار التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر.

الدراسات السابقة:

•**شريط العابد:** دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية- دراسة حالة المغرب العربي أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، حث تناول الباحث من خلال هذه الدراسة استعراض مسار التعاون الاورو متوسطي وأهم الأهداف الجانبين من هذه الاتفاقية، كما حدد الباحث دراسة الحالة من خلال تحليل اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وذلك في اطار التعاون الاقتصادي والمالي، وتحديد أثرها على اقتصاديات الدول المغاربية، وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

عدم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى كل القطاعات التنموية للدول المغاربية من خلال شراكتها معا الاتحاد الاوروبي، لكن يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن من خلال اعتمادها برامج الإصلاح و التأهيل وهي بحد ذاتها نتيجة إيجابية بدأت ملامح نجاحها تتبلور من خلال التحسينات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاديات المغاربية.

• **جمال عمورة:** دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006/2005، وتناولت كل الدراسة كل الجوانب المتعلقة بالشراكة الأوربية العربية وتحديد أثارها على الاقتصاديات، بالإضافة إلى تناول استراتيجية الشراكة الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة، ثم أهم المحاور الشراكة الأورو جزائرية، وأثرها المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

تحقيق مستويات عالية من النمو في الدول العربية يتحقق من خلال تفعيل ودعم التعاون بين هذه الدول من خلال تشجيع ورفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الدول العربية بدل التفاوض بشكل فردي في هذه الاتفاقيات.

• **أنفال نسيب:** دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه (ل م د) كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات الدول الشريكة بشكل عام، وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وذلك من خلال التحقق من فاعلية الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشراكة الأورو متوسطية إلى النتائج التالية:

إن نجاح الشراكة وتفعيلها يستلزم تحضير مناخ ومحيط اقتصادي واسع يشمل كل المجالات كإصلاح المنظومة النقدية المالية والجبائية، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين اقتصاد السوق؛

وقعت الجزائر رسميا على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 حيث تضمنت الاتفاقية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية قصد إقامة منطقة التبادل الحر بحلول سنة 2020؛

في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية الجزائر ملزمة على القيام بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، كما يتوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الاقتصاد القدرة على التنافسية، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي، مستغلة في ذلك مدة 12 سنة الخاصة بالتفكيك التعريفي.

• **عمار زودة:** محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008، حيث تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية لبناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الوضع العام السياسي والأمني للدولة وما تمتاز به من استقرار وتنظيماته الادارية، فعالية وكفاءة نظامها القانوني ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق آلياته وإمكانياته.

تبين الدراسة أيضا أنه نشأت في العقود الأخيرة مؤسسات ومنظمات تعمل على مد رجال الأعمال في الدول بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تطوير مؤشرات تعكس نسبيا مناخ الاستثمار في بلد ما عن طريق "رقم واحد" أو " كلمة واحدة" ويطلق عليها تسمية " محسنات القرار" لغرض مساعدة صانعي القرار في تلك الدول لمعرفة وضع بلدهم ضمن الدول المختلفة، وما ينقص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية في الجزائر يبقى دائما مناخها الاستثماري غير جذاب، لأن حجم هذه الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، حيث كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

• **يوسف أحمد عروسي**: انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015؛ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، كما لخص الدارسة إلى:

أن الشراكة لم تساهم بشكل كبير، في تلبية حاجيات الجزائر من الاستثمارات الأجنبية عموما والأوربية خصوصا، كما لاحظنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز بشكل كبير في قطاع المحروقات؛

ضعف وتيرة الإصلاحات وبطء في تنفيذ عمليات الخوصصة بالنسبة للجزائر، وهو ما ساهم في انخفاض حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

• **محمد بوهزة وكمال دمدوم؛** تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، أيام 08-09 ماي 2004، وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على تحليل الجوانب المالية بين الجزائر والاتحاد الأوربي ومدى تطور الجوانب من خلال تطور العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، كما توصلت هذه الدراسة أيضا المساعدات المقررة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعموما خلصت هذه الدراسة إلى:

محدودية هذه الأموال المقدمة من الاتحاد الاوروبي لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية المختلفة.

• **رزيقة غراب، نادية سجار**: محتوى الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الشراكة الأورو متوسطية وما ينجر عنها من آثار وانعكاسات ايجابية أو قد تكون سلبية، متكافئة أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى، في مختلف المجالات على اقتصاد دول هذه الشراكة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج:

تسعى الدول الأوروبية من وراء الشراكة إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها في الأسواق العربية والجزائرية، وأن يكون لها دورا فعالا في المنطقة؛

تسعى الدول الأوروبية من خلال الشراكة في محاربة التطرف والارهاب والهجرة غير الشرعية.

• **شهرة عديسة:** دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية- الجزائرية مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة جوان 2016؛ تندرج اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الحوض المتوسط ضمن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، بحيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة للحرة، هذا الأمر أدى إلى خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاداتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة ويبرز دور الاتحاد الأوربي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة. ومنه فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم الجوانب التي تطرحها عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

بعد جهود الجزائر لتهيئة المناخ الملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار الاستفادة من البرامج المالية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إلا أنه تبقى ضرورة مواجهة العراقيل التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي عملية أساسية للاستفادة محن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والجوانب المالية؛

إن البرامج المالية لاتفاقيات الشراكة لا يمكنها لوحدها تحقيق فرص النجاح وانما يجب الاستفادة منها لتفعيل وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وذلك بدءا بعملية تأهيل ودعم تنافسية المؤسسة الجزائرية ،حيث يجب تهيئة الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الشراكة ، وعدم الاعتماد على المساعدات المالية للقيام بذلك.

• **عزيزة بن سمينة:** الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد2011/09؛ إن التحديات التي تواجه الدول المتوسطية على العموم والجزائر على وجه الخصوص، من خلال تسليط الضوء على موضوع الشراكة الأورو جزائرية باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية، وهذا لما توفره من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية. وقد لخصت هذه الدراسة إلى الحصول على عدة نتائج نذكر منها:

العمل على خلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة؛

تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والعربي؛

توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية الناتجة عن نقص الطلب على المنتوجات المحلية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تمت في الجزائر في الفترة من 2005-2015

الحدود الزمانية: سنتناول من خلال هذه الدراسة الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانعكاساتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال للفترة 2005-2015

المناهج المتبعة في البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لتحديد الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانعكاساتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام الاحصائيات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة.

صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث في قلة المراجع الحديثة(الكتب- الاحصائيات الحديثة) المتعلق بالشراكة الأجنبية وكذلك الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

محتوى البحث:

بالرغم من وجود أكثر من خطة لبحثنا هذا إلى اننا قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين مقدمة عامة وفصلين وخاتمة عامة على النحو التالي:

✓ **الفصل الأول:** ويمثل دراسة الاطار النظري للاستثمار الأجنبي والشراكة الأجنبية ويتضمن مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول: ماهية الاستثمار وتناولنا في المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأجنبية.

✓ **الفصل الثاني:** ويمثل دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو متوسطية، حيث تناولنا في المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، وفي المبحث الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الاورو متوسطية

تمهيد

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أهم المحاور لدى العديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.

عملت الدول الأوروبية على إعادة تقييم سياستها اتجاه جنوب وشرق دول الحوض المتوسط حيث كان لمؤتمر برشلونة أولى الخطوات لإقامة شراكة أورو متوسطية بين الدول الأوروبية ودول الحوض المتوسط حيث تهدف الدول الأوروبية إلى الحد من الهجرة الغير الشرعية والعمل على واستقرار الدول المتوسطية واقامة منطقة تجارة حرة.

وللإلمام بموضع الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة فقد قسمنا بحثنا إلى مبحثين حيث تناولنا في:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر مقاربة نظرية

سنتناول في هذا المبحث التعاريف المختلفة التي أعطيت للاستثمار الأجنبي وكذا أشكاله المختلفة وعوامل تطوره. في المطلب الأول نتناول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر وفي المطلب الثاني خصائص وأهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المطلب الثالث عوامل ومؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر،

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفرع الأول: ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتمويل الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991،الأمر الذي أدى برجال الاقتصاد لتأصيل لأسباب التخلف الاقتصادي[1]، والتعرف على السياسات والأساليب التي من شأنها أن تأخذ بيد البلدان النامية وتساعدها على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه العامل الذي يتظافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة ونقص رأس المال الذي يتوافر لدى هذه الدول وعدم كفايته لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية. ومن أجل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية[2] وجب الاستعانة بأحد وسائل التمويل الدولي التالية:

1.1 الإعانات والمنح الأجنبية: بنوعيها النقدي والعيني، وهي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط ميسرة ولا تتحمل عليها الدولة أعباء (فوائد)، فتنطوي على تحويل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها والاعتماد عليها لأنها مرتبطة بطبيعة العلاقات السياسية الدولية.

---

[1] – عبد الحميد عبد المطلب ، **اقتصاديات المشاركة من التكتلات حتى كويز** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 66.

[2] – نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 ص 4.

2.1. القروض الخارجية: وهي مبالغ تحصل عليها الدولة النامية من دولة أخرى أو من هيئة دولية، وتتعهد بسدادها في آجال محددة وتؤدي عنها فوائد متفق عليها، إلا أن هذه الوسيلة يعاب عليها الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على القرض فهي لا تتاح للجميع، فضلا عن الشروط القاسية التي قد تصل إلى حد المساس بسيادة الدولة المدينة واستقلاليتها.

3.1. الاستثمارات الأجنبية: هي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

إن الحديث عن الاستثمار المباشر الأجنبي لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت و مازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين و رجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة و من جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة و غامضة في ذات الوقت لها مؤيّدوها ومعارضوها[1].

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يلي بعض التعريف التي جاء بها الاقتصاديين على الرغم من اختلافاتهم

" الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، و بهدف تحقيق عائد.[2]

" ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملّك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة "[3].

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، مرجع سابق ، ص 5.

[2] – طاهر موسى عطية ، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية** ، ط 1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000، ص 174.

[3] – فريد النجار ، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 24 .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة "[1].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرفه على أنه:"هو عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، أو ملحقة، أو فرع...الخ؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو مساهمة في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل المدى (خمس سنوات أو أكثر)".

كما نعرفه على أنه "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (ارتباط)فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي [2]".

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

1.الاستثمار المشترك من حيث الملكية:

1.1 الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان(أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، أو الخبرة و براءات " الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.

يعتبر هذا النوع أكثر شيوعا في العالم الثالث، ومن عيوبه ربما ان حجم الاستثمار يتأثر بمقدار المساهمة الوطنية فيه وقد تكون هذه المساهمة متواضعة حسب امكانيات البلد المضيف. كما أن الشركات المستثمرة الاجنبية لها

[1] – كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012 ، ص 16.

[2] – فاروق سحنون، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 -2010 ، ص 17.

تخفيضات مهمة كالمخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على استثماراتهم[1]. ومن خصائص الاستثمار المشترك ما يلي[2]:

– المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛

– الاتفاق بين مستثمران (وطني و أجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية و هذا داخل البلد المضيف؛

– لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني أو أجنبي)، أي قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛

– قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

2.1. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجد ها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في اغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من هذه التخوفات فان كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل:(دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تمنح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.[3]

3.1. مشروعات التجميع: يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي يتم بموجبها قيام الطرف الاجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو مواد أولية أو متوسطة أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المستقبلة محليا. وهناك أيضا مردودات إيجابية من هذا النوع من الاستثمار حيث تستورد الخبرة والمهارة في حقول متعددة في العملية الانتاجية. ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل (الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي)[4].

---

[1] – وشاح رزاق ، **انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة** ، المعهد العربي للتخطيط ، ص 3.

[2] – أمال تخنوني، **ملتقى وطني الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 18-19 نوفمبر 2015، ص 4 .

[3] – عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2003ص 23.

[4] – عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 252.

4.1. المناطق الحرة: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون التصدير يدر أرباح بعملة أجنبية تؤدي على زيادة ملموسة في الدخول بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل تكنولوجيا حديثة، وتطوير الكوادر الإدارية والفنية المحلية .

يعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع. أحيانا هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة مما يؤدي إلى فشل هذه المشروعات. هناك أيضا عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار .[1]

2. دوافع وأهداف الاستثمار المباشر الأجنبي:

1.2. دوافع المستثمر الأجنبي: هناك مجموعة من الدوافع التي تدعم وتؤدي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ذلك[2]:

– القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية هذه المواد الأولية؛

– الاستفادة من الوفرات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدًا؛

– الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض تعجز عن تسويقها؛

– توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.

كما أن هناك مجموعة من الدوافع الأخرى وهي[3]:

– انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا للانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء استثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة؛

– التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

---

[1] – سناء مرغاد ، **تقييم سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2015/2014 ، ص11.

[2] – عبد العزيز عبدالله عبد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 25.

[3] –سناء مرغاد ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

– التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول؛[1]

2.2. دوافع الدولة المضيفة: تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف استراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي[2]:

– تحقيق تقدم اقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية؛

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة؛

– المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛

– إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛

– تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– إنشاء صناعة جديدة؛

– التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف؛

– الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها، وخاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج[3]؛

– تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة [4].

---

[1] – وهيبة بن داودية ، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2005/2004 ص 23.

[2] – حاتم فارس الطغان ، **الاستثمار أهدافه ودوافعه** ، جامعة بغداد ، 2006، ص 28

[3] – مصطفى بن عامر، **أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، ص 82

[4] – عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ص 56

المطلب الثاني: خصائص وأهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي الذي يميزه عن غيره من الاستثمارات الدولية الأخرى ما يلي[1] :

• أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن بقروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الاجنبية ، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر في حد ذاته؛

• يتمتع المستثمر الاجنبي بالقدرة على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الاموال المستثمرة فمن خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة يستطيع المستثمر الاجنبي غير المقيم التأثير في النشاط الانتاجي للبلد المضيف؛

• يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويل طويلة الأمد ، إذ لابد لاقتصاد الدولة المضيفة من التصدير حتى تستطيع الاستيراد ولن تتوفر للدولة قدرة التصدير إلا بتوليدها عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاستثمارات الانتاجية التي يتم توزيعها داخل الدولة والفائض يتم تصديره خارج الدولة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة تتمثل فيما يلي:

– القدرة على خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة.

– الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج؛[2]

– اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض وبالتالي تخفيف أعباء الدولة المدينة فيما تعلق بخدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليه؛[3]

– رفع نسبة تكوين رأسمالي (إحدى مصادر رأسمال و الخبرات الإدارية) و تعويض نقص المدخرات في الاقتصاد

---

[1] – دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، ص 5

[2] – فريد كورتل، **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية** ، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سكيكدة، الجزائر ، ص 03 .

[3] – فارس فضيل ، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية** (مع دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، مارس ، 2004 ، ص 149 .

– إن استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى نطاق توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية؛[1]

– المساهمة الفاعلة في مجالي النمو والتنمية وخصوصا في الدول النامية؛

– يعتبر كإحدى وسائل توطين تكنولوجيا و نفاده إلى الأسواق؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير، ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص ليس عّنا ببعيد، وهذا أمر أبرزه تقرير الاستثمار في العالم 2001؛[2]بما أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة فمن المنطق أنه له عدة أثار منها الإيجابية والسلبية و التي تتجلى في:

1. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك الكثير من الإيجابيات التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

1.1 الأثار على النقد الأجنبي: لقد اختلفت وجهات النظر حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي بين رواد المدرسة الكلاسيكية ورواد المدرسة الحديثة، حيث يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنا بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب ... الخ، أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة اعلى الحصول على الأموال من الدولة من النقد الأجنبي، فهده الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدر أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي؛ اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا.[3]

2.1 الأثر على التقدم التكنولوجي: تعرف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة إنتاجه. وتمثل أيضا جميع الاختراعات والابداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة .[4]

---

[1] – عبد المجيد أونيس ، **الاستثمار الأ جنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق** ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 253.

[2] – رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص 87.

[3] – فتيحة حضري ، **مساهمة الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ،2013/2012،ص 30.

[4] – عبد الكرم بعداش ، **الاستثمار الاجنبي وآثره على الاقتصاد الجزائري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

ويمكن الربط بين التقدم التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال تقنيات الإدارة، وتقنيات التسويق الحديثة ، وهي بدورها تساهم في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة، وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها، وبالتالي المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي[1].

3.1 الأثر على ميزان المدفوعات : للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريقة سلبية أو إيجابية، فالأثر الإيجابي يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، ويتم ذلك باللجوء إلى الشركات الأجنبية لبيع عملاتها للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وقد تساهم لاحقا في تخفيض النقص في احتياطي النقد الأجنبي إذا ما وجهت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة دخول الشركات المحلية للأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات لتلك الشركات .[2]

4.1 الأثر على العمالة: تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمار الأجنبي المباشر والتي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان، فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى يتشكك البعض في القدرة الوظيفية للشركات متعددة الجنسية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة، هذا فضلا عن اتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات متعددة الجنسية المستثمرة، وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل بها، وأيضا مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.[3]

---

[1] – لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، دراسة مقارنة 2000-2012، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خضير ، بسكرة، 2015/2014 ص 30.

[2] – فتيحة حضري ، **مساهمة الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] – عمار زودة ، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم علوم التسيير، 2008/2007، ص 84.

2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي[1]:

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة؛
- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- إن الاختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف قد يؤثر سلبا على الثقافة الوطنية وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف وهذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية؛
- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل الأرباح والعوائد على المدى الطويل وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛
- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات في السلع الوسيطية والخدمات؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، و ذلك نتيجة سياسة التسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة في حالة التكامل تكامل رأسي مع فروعها؛
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية ...إلخ؛[2]
- تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور اذ يمنح العاملون الاجانب أجور عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة[3].

---

[1] – طاهر موسى عطية ، **إدارة الأعمال الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 250.

[2] – فاروق سحنون ، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سابق ذكره ، ص 31.

[3] – نورية عبد محمد ، **الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي ، دراسة تحليلية لبعض دول المجلس الخليجي** ، 1992-2010 ، اطروحة دكتوراه فلسفة بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس ،2012، ص 55.

المطلب الثالث: عوامل ومؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر

يتحدد جذب الاستثمار من خلال المناخ الاقتصادي ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مجموعة من العوامل.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المحفزة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها[1]:

1.1.حجم السوق المحلية ونموها: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من GDP وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1. استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

4.1. معدل التضخم[2]: يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجنبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، بالإضافة أنه يشوه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي أكثر إلى الأنشطة قصيرة الأجل.

---

[1] غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث ، العدد10 ، 2012 ، ص 101.

[2] – عبد القادر بابا و خيرة أجري ، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر** ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد 02 جامعة يحي فارس ، المدية سبتمبر 2014 ، ص 17.

5.1.سعرالصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

6.1. توفر اليد العاملة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي تدرب عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

7.1. توفر البنية التحتية الملائمة: تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء وغاز). فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

8.1. المناطق الحرة: تعرف المناطق الحرة بأنها "جزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة". ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول الواردة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تجدر الإشارة أن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن[1].

[1] – عبد الكريم أحمد عطاف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، ب ت، ص 1.
http://www.ycsr.org/files/nadwa_abdulkarim_atif.doc

1. مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المتغيرات هي كالآتي[1]:

1.1 مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي: يُعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية. ويعني في المفهوم العام تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي بالإضافة إلى تحقيق التوازنات الخارجية.[2]

والمؤشر فيما تعلق بالاستقرار الاقتصادي فإنه يُدرج مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية كما يلي[3]:

– تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس التغيير الحقيقي في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية فقط وليس للأسعار أي أثر فيه.

2.1.مؤشر البيئة المؤسسية: تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الاستثمار ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية. كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار.

– مؤشر المشاركة والمحاسبة ؛

– مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ؛

– مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية ؛

– مؤشر نوعية الأطر التنظيمية .

---

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015 ، ص 27.

[2] – ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي**، الكويت، 2015 ، ص 27.

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

3.1 مؤشر بيئة أداء الأعمال: تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق متغيرات أساسية منتقاة هي:

- بدء الأعمال
- التعامل مع تراخيص البناء: الاجراءات، المدة الزمنية، التكلفة، الحد الأدنى المطلوب لرأس مال الشركة؛
- تسجيل الملكية : الاجراءات، المدة الزمنية، تكلفة التفتيش، تسجيل عقار تجاري؛
- الحصول على الائتمان: مؤشر الحقوق الشرعية، مؤشر توفر معلومات الائتمان؛
- حماية المستثمرين: مؤشرات الافصاح ومدى التزام المدير امام الشركاء؛
- تنفيذ العقود: الاجراءات، المدة الزمنية، تكلفة انفاذ عقد الدين.

2- العوامل الكامنة: وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها مؤشرات فرعية:

2-1 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: يعد حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، ويرصد هذا المؤشر تلك القدرة من خلال قياس متغيرات حاكمة هي:

- الطلب المحلي الحقيقي للفرد: يقاس من خلال متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي[1].
- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي[2]:

وتقاس بمجموع الواردات والصادرات إلى الناتج وكلما تجاوزت النسبة 45% فإن هذا يُؤشر على أن الدولة محل الدراسة تتميز بالانفتاح التجاري

مؤشر الانفتاح التجاري: يعتبر مقياس الانفتاح التجاري أحد مقاييس ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعد وثيقة الصلة بالتخلف في الإطار الرأسمالي.

- مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي :

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **سياسات تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات للقطاع الخاص**، ، تقرير مناخ الاستثمار ، ص 85

[2] – مراد صاولي ، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية، دراسة قياسية**، كلية العلوم الاقتصادية قالمة ، الجزائر ، ب ت ، ص64

وتُشير المعادلة لآتية إلى أن الاستثمار الأجنبي يُعتبر دالة تابعة لثلاث مؤشرات تقييس الانفتاح التجاري ألا وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري. وقد تم صياغة النموذج كالآتي[1]:

$$FDI= F(OPi, Cs, Lf ,Arl)$$

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

أما المتغيرات المستقلة:

OPi: هي عبارة مؤشرات الانفتاح التجاري حيث:

Op1: هي عبارة عن مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

Op2: هي عبارة عن مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

Op3: هي عبارة عن مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

2.2 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: هو عبارة عن مقياس أممي، يسعى للكشف عن مستوى الرفاهية التي تعيشها شعوب العالم، ويهتم البرنامج التابع لهيئة الأمم المتحدة (برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بهذا المؤشّر وكل ما يتعلق به من تقارير سنوية وتحقيق أهدافه [2].

2-3 مؤشر عناصر التكلفة: تمثل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي، لاسيما مع وجود اختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال، ولاتصالها بشكل مباشر بجدوى إقامة المشروع وأرباحه المتوقعة.

- ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية؛
- إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية؛
- تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة[3].

---

[1] – دليلة طالب ، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2015 ، ص 156

[2] – إيمان الحياري، **تعريف التنمية البشرية** ، 11 يناير 2017 تعريف مؤشر التنمية البشرية http://mawdoo3.com

[3] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار** ، 2015 ، ص 28

3. مؤشر الاداء اللوجيستي : يعتبر مؤشر الأداء اللوجستي الدولي مؤشر موجز لأداء القطاع اللوجستي الذي يجمع البيانات لستة عناصر أداء رئيسة في مقياس وحيد[1].

- كفاءة أداء التخليص الجمركي؛
- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل؛
- تتبع وتعقب الأداء؛
- زمن إنجاز الإجراءات.

4. مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تَحرصُ منهجيةُ إعدادِ مؤشِّر تكنولوجيا المعلوماتِ والاتّصالات على مراعاةِ البُعدِ الدَّوليّ في إعدادِ المؤشِّراتِ الفرعيةِ للبنْيةِ الأساسية من الشبكات، ووسائلِ الاتصال، والمحتوى الرَّقميّ، وتعرفةِ الخدمات اللاسلكية، والنطاقِ العريض للاتّصالِ بالإنترنت؛

بما يتّفقُ مع التقاريرِ العالميةِ المنشورةِ من قبل المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، والبنكِ الدَّوليّ، والمنظّمةِ الدَّوليّة للاتصالات. تَلت ذلك دراسةُ تأثيرِ مؤشِّراتِ القطاعاتِ الأُخرى للوصولِ إلى المؤشِّر العامِّ لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات .

-اشتراكات خدمات النطاق العريض البرودباند[2]؛

- اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة؛
- اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان.

5- العوامل الخارجية الإيجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة .

1.5 مؤشر اقتصاديات التكتل:

- عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية ل 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة.
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي.
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

---

[1] – البنك الدولي عن طريق إداراتِ التجارة والنقل 2007

[2] – مؤشر المعرفة العربي ، **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ، 2015.

2.5 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

- مؤشر تطور السوق
- مؤشر تطور بيئة الأعمال:

وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من المؤشرات العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول.[1]

- مؤشر المعرفة؛
- المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)؛
- مؤشر الحكومة الإلكترونية .

1. بلقاسم زايري، **تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى العلمي الدولي، المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية" مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية، 27-28 نوفمبر، 2007، ص 12.

المبحث الثاني :ماهية الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات .

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ،أسباب وأهداف الشراكة:

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم الخاصة بالشراكة

الفرع الأول: تعريف وخصائص الشراكة

1. تعريف الشراكة

– شراكة هي علاقة عمل بين شركتين على الأقل، تنشأ على مبدأ الثقة، تقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معا لتطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجيا تسييرية لضمان استقرار المؤسسة[1] "

– هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمساهمة كل منها المالية والفنية .[2]

– عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشراكة الأجنبية على أنها تلك العقود التي تبرم على عدة سنوات بين متعاملين اقتصاديين ينتمون إلى أنظمة مختلفة، تذهب إلى أبعد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكاملية وتضامنية.

– آلية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد و انما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق القطاع الخاص أو بشكل مطلق القطاع الحكومي وانما للاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معاً[3].

---

[1] حسين بورغدة، الطيب قصاص، **الشراكة الاورو جزائرية واثرها على المؤسسات الجزائرية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص 02.

[2] – زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ب ت ، ب ط ، ص 426.

[3] – أمجد غانم ، **الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية** ، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، رام الله فلسطين ، 2009 ، ص .09

2. خصائص الشراكة :

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية) ، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص التالية :

– التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الاتفاق حول الحد الأدنى من المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة؛

– علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛

– هي اتفاق طويل الأمد أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف؛

– قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة؛

– لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو غيرها؛

– لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة؛

– تنسيق القرارات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون؛[1]

– الزيادة في فرص التصدير وتقليص الاستيراد ودخول اسواق عالمية جديدة.[2]

الفرع الثاني: اسباب الشراكة الاجنبية

تعتبر الشراكة الاجنبية فرصة هامة للمؤسسات وذلك لتطوير امكانياتها ورفع مستوى انتاجها ماديا، ولهذا فاللجوء الى الشراكة الاجنبية تبرره عدة اسباب يمكم حصرها فيما يلي:

1. الاسباب الخارجية: وتتعلق هذه الاسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها ظروف تجبر الدول بوجه عام والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص الى التكتل وابرام اتفاقات وعقود شراكة قصد مواجهة هذه التحديات ومن بين هذه الاسباب نذكر ما يلي:

[1] – جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2012-2013 ص ص 77-78

[2] – كواش خالد، **اثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ،ص 04

1.1. تنامي ظاهرة العولمة: أصبح ظهور العولمة وتناميها يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الاجنبية، حيث اصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين الاسواق والدول.[1]

2.1.دولية الاسواق: ان نظام دولية الاسواق في ظل التطور التكنولوجي اللامحدود يفرض على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه هذا من جهة، ومن جهة اخرى انفتاحا اكبر على جميع الاسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها.[2]

3.1. المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: أدت العولمة إلى ازدياد حدة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ، لذا فإن قيام مؤسستان متنافستان تنشطان في نفس القطاع بالشراكة والتعاون من شانه أن يخفف من حدة هذه المنافسة بينهما، حيث يتم استبدال العلاقة التنافسية بينهما بعلاقة تعاونية تكاملية تهدف إلى تحقيق أرباح مشتركة.[3]

4.1. التطور التكنولوجي وسرعة التغيير: تمثل المؤسسات الاقتصادية نواة الاقتصاد في كل دول العالم ، لذا فهي مطالبة بمواكبة كل التغيرات والتطورات الحاصلة في المحيط الدولي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي لوسائل الاعلام والاتصال لذلك يتعين عليها تفادي كل المؤثرات السلبية الممكنة في ظل هذه التغيرات والعمل على الانفتاح على الاسواق العالمية، بانتهاج الشراكة الاجنبية كحل يساعدها على مسايرة هذه التطورات التكنولوجية الحديثة.[4]

2.الاسباب الداخلية: من بين الاسباب الداخلية للمؤسسة الاقتصادية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة لأنها أسباب مشتركة فيما بينها نذكر ما يلي:

1.2. الرغبة في النمو والتطور: ان نمو المؤسسة الاقتصادية يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الاجنبية فتتوسع الحصة التسويقية للمؤسسة من اجل الحفاظ على حجم مبيعاتها، كما انها تمثل فرصة لاكتشاف اسواق جديدة لتصريف فائض المنتجات، بالإضافة الى ابتكار انماط استهلاكية جديدة عن طريق خلق منتجات اقوى مما يؤدي الى رفع القدرات التسويقية لكلا الطرفين وبذلك تحقيق النمو ا ولتطور.[5]

---

[1] – أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة، 2000 ، ص 103.

[2] – اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص 307.

[3] – لخضر عزي، محمد يعقوبي، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية** ، مجلة العلوم الانسانية عدد 14، 2004 ، ص 8.

[4] – رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر، 2002 ، ص 10

[5] – ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير ، العلوم القانونية ، جامعة تيزي وزو، 2011 ، ص .20

2.2. الرغبة في التعاون: ان السعي وراء تحقيق التكامل والتعاون احد الاسباب المؤدية للشراكة الأجنبية حيث تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والافكار والكفاءات وذلك قصد الحصول على مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة وبذلك التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية.[1]

3.2. السيطرة على الاسواق: تمثل الشراكة الاجنبية فرصة لفتح اسواق جديدة فكلما كان عدد الشركاء كبيرا كان من السهل تغطية مساحة اكبر في السوق ومن ثم التحكم في مراقبة دوران المنتوج، ولهذا فان ارتفاع ونمو فرص نجاح المؤسسة الاقتصادية يكون من خلال ابرام عقود الشراكة الاجنبية لأنها تمكنها من انجاز مشاريع اكثر اهمية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ومن ثم تخفيض التكاليف وبذلك السيطرة على المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء تعلق الامر بمصادر التمويل أو غيرها. [2]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الشراكة الأجنبية:

تختلف الشراكة الأجنبية باختلاف أهدافها بالنسبة للمؤسسات أو الدول.

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأجنبية

1. أهداف الشراكة الأجنبية بالنسبة للمؤسسات: من بين أهم الأهداف نذكر ما يلي:

1.1.تحويل واقتناء حرفة جديدة: إن الحرفة هي القدرة التي تمتلكها المؤسسة لتلبية احتياجات زبائنها والاستجابة للتطورات التي تحدث في المحيط هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات مثل: مهارات في التسويق الخارجي، مهارات في الإنتاج والابتكار، مهارات في التموين، مهارات في التسيير المالي مهارات في الاتصالات الداخلية والخارجية.....الخ.

2.1. سهولة الدخول إلى السوق الدولية: وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية ويساعد على تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

3.1.المشاركة في المخاطر: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية المحدودة على الآثار السلبية المرتبطة بهذه المخاطر.[3]

---

[1] – عبدالله قلش، **أثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الانسانية عدد04 ،2006، ص 6

[2] – صالح عباس، **العولمة في ادارة المنظمات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، القاهرة، 2003 ، ص 83

[3] – أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه (ل م د) ، جامعة بسكرة ، 2015/2014، ص ص 22-23

4.1.تحديد تكتل الأزمة: إن الأزمات المتتالية بمختلف مجالاتها تؤثر بشكل أو بأخر على مستقبل المؤسسة وأفاق تطورها، فالتطور الدولي والعولمة ظاهرتان عمليتان تؤثران في استراتيجية المؤسسة الاقتصادية إضافة إلى ضغوطات المنافسة .

5.1.التعلم والانتقال التكنولوجي: اهتم أصحاب نظرة "التعلم التنظيمي" بمسالة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأيهم تعتبر الشراكة من أحسن الوسائل للحصول على المعارف الضمنية، حيث هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب الانتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية (التكوين، البحث والتطور....) لذا اعتبرت هذه الاستراتيجية أحسن وسيلة لنقل هذه المعارف.

6.1.التقليل من حدة المنافسة: تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية التجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق، هذا النوع من العلاقة كثيرا ما يؤثر على العلاقات مع المنافسين المباشرين ويؤدي إلى التقليل من المنافسة.

7.1.ضمان السيطرة بواسطة التقليل من التكاليف: كما أن السعر يبقى دائما العامل الأساسي في قرارات البيع والشراء بين المؤسسة والمتعاملين معها، فان السيطرة بواسطة عامل التكاليف يعد سلاحا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، لذلك فان الحصول على تكاليف ضعيفة يسمح للمؤسسة بالمنافسة والسيطرة على السوق.[1]

2. أهداف الشراكة الأجنبية بالنسبة للدول: لكل طرف هدف يريد تحقيقه ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

1.2 . بالنسبة للبلد المستثمر: من أهدافه ما يلي:

- استثمار الأموال المجمدة وضمان موارد جديدة؛
- فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات؛
- التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها؛
- تنمية التجارة الدولية؛
- ربط علاقات سياسية واقتصادية تقوم التعاون فيها؛

[1] – عبد الوهاب رميدي، علي وسماي ، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14نوفمبر 2006 ، ص 05

– ضمان تموين من الموارد الأولية للعملية الصناعية.

2.2 . بالنسبة للبلد المضيف: من أهدافه ما يلي:

– تشجيع تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستدام يحافظان على البيئة ا ولموارد الطبيعية؛

– تطوير المنشآت القاعدية؛

– تعزيز القدرات الصناعية؛

– تحسين تسيير مختلف القطاعات؛

– تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية؛

– تنمية إمكانيات البحث العلمي؛

– انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية؛[1]

– توفير مناصب العمل؛

– تحقيق الربح وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة؛

– الربط بين الشركات من اجل تحسين تبادل المعلومات.[2]

الفرع الثاني: أنواع الشراكة والعوامل المساعدة على نجاحها:

1. أنواع الشراكة الأجنبية :

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات وتتمثل هذه الانشطة في المجالات سواء التجارية أو الصناعية، التقنية، الخدماتية .

1.1. الشراكة الصناعية :تسعى الدول المستقبلة لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها. كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجية المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة لتسويق وترويج منتجاتها وقد برز هذا النوع من الشراكة والذي يكرس في جانبه التعاوني إعطاء الأولوية للمؤسسات الاقتصادية للبلدان التي تفتقر التكنولوجيا ، وهذا بتنمية القدرات الإنتاجية لهاته المؤسسات.[3] يأخذ هذا النوع من الشراكة عدة أشكال منها:

---

[1] – سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013-2014، ص 53

[2] – أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

[3] – مبارك بلالطة ، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ،ص 02

✓ عقود التصنيع:

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين شركة أجنبية وإحدى الشركات بالدول المضيفة، يتم بمقتضاها قيام الشركة الأجنبية بتصنيع وإنتاج منتجات شركة الدولة المضيفة، عادة ما تكون هذه الاتفاقية طويلة الأجل، يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع.[1]

✓ اتفاقية المقاولة من الباطن:

تعرف المقاولة من الباطن على أنها عملية تتم حسب اتفاق بين مؤسسة رئيسية تسمى الآمرة ومؤسسة ثانوية تسمي المنفذة. ينص الاتفاق على أن المؤسسة الثانوية مطالبة بتنفيذ ما يطلب منها صنعه لحساب المؤسسة الرئيسية وحسب أوامرها.[2]

✓ عقود تقسيم الإنتاج:

يمنح للطرف الأجنبي بموجب عقد تقسيم الإنتاج قيمة من المال وكذا جزء من الإنتاج المحقق مقابل ما يقدمه من الخدمات، وفي حالة عدم نجاح الاستثمار فهو لا يسترجع الأموال التي استثمرها في المشروع، ويتم بذلك إلغاء اتفاق الشراكة.

2.1. الشراكة التجارية: هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة، وتسمح للمتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية.[3] وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة نذكر منها:

– اتفاقيات التوزيع: يكون الشريك الأجنبي بموجب هذه الاتفاقية إما موردا أو مستوردا، مكلف بالقيام بعمليات الشراء للمواد الأولية أو بيع المنتجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية.[4]

– اتفاقيات التموين: هي عبارة عن تحالف مجموعة من المؤسسات التي تمركز مشترياتها لتوسيع أفاق التموين الذي يمنحها قدرة حسنة في التفاوض في الأسواق.

3.1. الشراكة المالية : وتتمثل في رأس المال ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:

أ– الاندماج: ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة.

ب– تسليم المفتاح باليد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية

---

[1] – ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره ، ص 35

[2] هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[3] – أمين عبد العزيز، **إدارة الأعمال الدولية وتحديات القرن الواحد والعشرون** ، دار قباء للنشر ، مصر 2001 ، ص 269

[4] – هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 48

– تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.

– تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات والتجهيزات.[1]

– بعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.[2]

4.1.الشراكة التقنية: وتتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات وجلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج. ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:

أ– الشراكة في مجال البحث والتطوير: غالبا ما يكون هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات ، ويمكن أن يتخذ العقد المبرم في هذا المجل عدة صور منها ، عقد بحث وتنقيب، عقد بحث واستغلال، وتعتبر هذه الشراكة حكرا على الدولة حيث هي الوحيدة التي يمكن إبرام عقود شراكة في قطاع المحروقات ممثلة في شركة سوناطراك.[3]

ب– الترخيص: ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد .[4]

2. العوامل المساعدة على إقامة الشراكة :

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة والمتمثلة في المقومات التالية:

1.2. المناخ السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا لإقامة الشراكة، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي نذكر:

– نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة، كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.

– درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[5]

---

[1] – صورایة قشیدة ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011 ، ص 134

[2] – رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية** مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 03

[3] – شوميسة ثلجون، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة بومرداس ، 2006، ص 18

[4] – هاجر بريطل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، جامعة بسكرة، 2015–2016 ،ص 52

[5] – عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديةن جامعة بسكرة، 2013/2012، ص ص 38–39

2.2. المناخ الاجتماعي والثقافي: ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال :

- دور النقابة العمالية المنظمة لقوى العمل؛
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
- دور الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- درجة الوعي والتقدم الاقتصادي، مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات الأجنبية ودورها داخل الدول.

3.2. المناخ الاقتصادي: ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري والأهمية التي تكتسيها مسألة المياه، المطارات والموانئ وشبكات الطرق، هذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة؛
- درجة المنافسة محليا ، والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الشراكة والاستثمار؛
- مدى توفر سوق العمل القادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح. [1]

3. مزايا وعيوب الشراكة الأجنبية :

1.3 . مزايا الشراكة الأجنبية: من بين المزايا التي توفرها الشراكة الاجنبية ما يلي:[2]

- تحسين جودة المنتجات الخاصة من حيث المواصفات وتكييفها انطلاقا من عمليات الانتاج وفقا لمتطلبات الاسواق المحلية والاجنبية؛
- هيكلة تمويل الاستغلال والاستثمار وذلك بالدخول الى الموارد الاجنبية المستقرة وغير مسببة للديون والتي تتمثل في انفتاح راس المال وتأسيس شركات مختلطة جديدة؛
- فعالية الادارة والتنظيم بما تجلبه من مناهج جديدة من حيث التنظيم الداخلي، التسيير المرن وبتكلفة ادنى للموارد البشرية؛ والمادية بالتسويق والترقية للمنتجات فضلا عن الطرق العصرية في تعبئة وتسيير الموارد المالية؛
- تسمح الشراكة الاجنبية بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتدفع بها الى الدخول في الاقتصاد العالمي.

---

[1] -رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مرجع سبق ذكره ص 05

[2] – زرزور براهيمي وحفيظ عبد الحميد، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط الجزائر**، مداخلة – ERPHOS– الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ،ص 10

2.3. عيوب الشراكة الاجنبية: لا تخلو الشراكة الاجنبية من بعض الانعكاسات والسلبيات والتي نلخصها فيما يلي: [1]

– تؤدي التحالفات التجارية الى ظهور اسواق للبائعين وغياب اسواق للمشترين حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار؛

– يؤدي التحالف والشراكة الى انشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية هذا ما قد يؤدي الى القضاء على الصناعة الوطنية؛

– يترتب ايضا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي الى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.

المطلب الثالث: الشراكة الأورو متوسطية:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا ، حيث لم يظهر هذا المصطلح في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة كان أول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات .ولمصطلح الشراكة عدة مفاهيم نذكر منها:

الفرع الأول: تعريف وأهداف الشراكة الاورو متوسطية:

فمن وجهة نظر أوروبية هي توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم، أي أنها نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية ؛[2]

يعتبران أنها الوسيلة الوحيدة المفضلة للدخول والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، كفاءة التسيير استراتيجية إقامة أسواق جديدة راقية، التطور والمراقبة والوصول إلى درجة التنافسية؛[3] وعليه فإن الشراكة الأورو متوسطية بتعريفها العام ليست اتفاقا تجاريا عابر او ليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نمو مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول

[1] – فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 ،ص 15

[2] – رزيقة غراب و نادية سجار ، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مرجع سبق ذكره ، ص 05

[3] – حسين بورغدة ، الطيب قصاص ، **الشراكة الأورو–جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ،ص02

المتوسطية يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات حيث يخلق بذلك جو من الانفتاح بين الأطراف المشاركة، كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية استراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها ان تدفع ضريبة القوة أو ضريبة القيادة.[1]

فالشراكة ذاتها هي: مشروع أوروبي فرضته الظروف بعد نهاية الحرب الباردة وبروز الأحادية، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز المشكلات التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة، لذا فإن الشراكة الأورو متوسطية هي مشروع تعاون قائم على تحديد كل المصالح والأهداف لكلا الطرفين باعتبارها أداة ملائمة لمواجهة المشاكل وإدماج دول الجنوب وشرف المتوسط في الاقتصاد العالمي لمبادرة أوروبية مما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان وتضييق الهواة التي تفصل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستويات المعيشة.

تمثل الشراكة الأورو متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا والكيان الصهيوني .[2]

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الاورو متوسطية:

أ. أهداف الاتحاد الأوروبي: من الشراكة الأورو متوسطية والتي تنحصر كلها في كل ما يخدم مصالحه سواء الجيوسياسية، والاقتصادية والتجارية والاجتماعية وحتى الثقافية في النقاط التالية:

العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط...) وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ، فاستقرار الوضع الأمني وكذلك الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير تقليدية.[3]

---

[1] – أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره ، ص 36

[2] إكرام مياسي ، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 198

[3] – محمد براق وسمير ميموني ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص 05.

إقامة منطقة استراتيجية (سياسية، اقتصادية) أوروبية متوسطية وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتحاد الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها والرغبة في توسيع السوق لصالح صادراته من خلال ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، حيث هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات من الطاقة المتوسطية، خاصة الجزائرية منها إلى أوروبا ولعل أهمها القرب الجغرافي، ووجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل مثل الأنبوبين الناقلين، الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كلم، علاوة على الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة.[1]

ب. أهداف الشراكة من منظور الدول المتوسطية :

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية وهو ما يمكنها(الدول المتوسطية) من تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛

– الحصول على المساعدات المالية والقروض الإنمائية بغية تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية[2] خاصة الأوروبية في شكل استثمارات مباشرة، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال؛

– التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها وخاصة البطالة؛

– تشجيع نقل التكنولوجيا الأوروبية من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية؛

– انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهذا في إطار فرض التعاون التي تطرحها الشراكة؛

– تحويل نمط العلاقة مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة؛

– تشجيع الإندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] – محمد براق وسمير ميموني ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص 09

[2] – عقيلة عباس ، **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع و الأفاق 1950–2007**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ص 106

[3] – مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،ص 182

الفرع الثالث: أهداف ودافع وآثار ندوة برشلونة للشراكة الأورو المتوسطية:

1. أهداف ندوة برشلونة: تعود مرجعية الشراكة الاورو–متوسطية إلى مسار برشلونة التي انطلقت رسميا في الندوة الاورو– متوسطية التي عقدت ببرشلونة 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة المرشحة للشراكة مع الاتحاد الاوربي.

لقد عبر اعلان برشلونة عن رغبة الاطراف المشاركة في وضع الاسس العملية لبناء إطار متعدد الاطراف للحوار والتعاون والتضامن الدولتين ويقوم على روح المشاركة، مع مراعاة الخصائص والقيم التي ينفرد بها كل من المشاركين كما أكد أن الهدف العام هو جعل حوض التوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار وترسخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستمرة ومحاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات والاهتمامات الاساسية لكل المشاركين. [1]

وترتكز الشراكة الاوروبية المتوسطة على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

1.1. الشراكة السياسية والأمنية: تركز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.[2]

وتتلخص الشراكة السياسية والأمنية التي جاء بها إعلان برشلونة للشراكة الاورو المتوسطية نجدها تتضح من خلال المكونات السياسية التالية :

– الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية؛

– الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والانتماء و حرية الفكر والعقيدة؛

– العمل من أجل نزع الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية والخضوع لنظم منع الانتشار الدولية، واتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح مع تجنب تطوير القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع؛

– مكافحة الإرهاب بالتعاون للتصدي له، ومظاهر عدم الاستقرار، والتضامن ضد توسيع الجريمة المنضمة،

[1] – إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012 ، ص 139

[2] – حمدي باشا رابح ،**لأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003 ، جامعة ورقلة ، ص 02

ومكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية؛

– احترام التساوي في السيادة والامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2.1.الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني: حسب ما جاء في إعلان برشلونة إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد واحترام الأديان والطقوس الدينية [الإسلام، المسيحية، اليهودية]، ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة والاهتمام بالعامل البشري وتطويره.[1]

- أهمية الحوار بين الثقافات والأديان؛
- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة: التبادل الثقافي، تنفيذ برامج تعليمية وثقافية مع احترام الهويات الثقافية، التعرف على لغات الدول الأطراف؛
- أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية؛
- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة الدولية والفساد.

كما تركز ديباجه إعلان برشلونة بوضوح على ضرورة تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وتبادل والتعاون بما يضمن السلام وهذا يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر وتشجيع المزيد من التفاهم بين الثقافات، وهي كلها، جوانب أساسية لإنجاح الشراكة.[2]

3.1– الشراكة الاقتصادية والمالية: اتفق المجتمعون على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر الأبيض المتوسط من خلال تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وزيادة في مستوى العمالة وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. وبغية تحقيق هذه الأهداف فان الاتحاد الأوروبي وشركائه وافق على إنشاء شراكة اقتصادية ومالية على أساس ما يلي:

- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة، والتعاون والعمل المتضافر في المجالات ذات الصلة؛
- رفع المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لشركائه؛

[1] – عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 225

[2] – عقبة عبد اللاوي ، **الاقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية** ، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية 2008-2009، جامعة ورقلة، ص 124

إقامة منطقة للتجارة الحرة وقد حددت الأطراف عام 2010، وهو الموعد المستهدف للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل معظم التجارة بين الدول المنضوية في هذه الاتفاقية، ضمن ما هو مسموح به من طرف منظمة التجارة العالمية، وما لا يُخل بالالتزامات. ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات المصنعة وسيتم التخلص تدريجيا وفقا لجداول زمنيه يتم التفاوض بشأنه بين الشركاء التجارة في المنتجات الزراعية سيتم في مراحل أخرى، وكذلك تحرير التجارة في الخدمات.[1]

ومن أجل العمل على إنجاح إقامة منطقة التجارة الحرة حددت مجالات ذات أولوية هي:

- اعتماد التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وإصدار الشهادات، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والمنافسة؛
- التشجيع والرفع من التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة؛[2]
- السعي إلى وضع سياسات تقوم على مبادئ اقتصاد السوق والتكامل بين اقتصادياتها مع مراعاة احتياجات كل منها ومستويات التنمية؛
- تعزيز آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.[3]

وتكمن أهمية التعاون المالي في أنه المسئول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد مُنح هذا الجانب الاهتمام الكبير، كما أن إيجاد الآليات الناجحة في تعاون مالي يخدم الأطراف المشاركة، ويعود بالفائدة على الجانبين يكتسي جانبا من الأهمية لتحقيق هذا التعاون.

تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.[4]

أما فيما تعلق بالجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمعي البصري والشباب؛ وبخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن والمغرب وفلسطين، إجراءات التقليل من التلوث وعصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية .

---

[1] – عقبة عبد اللاوي ، الاقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية ،مرجع نفسه، ص 124

[2] – أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره ، ص 47

[3] – مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية –المغاربية**، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة تلمسان 2011/2010 ، ص 55

[4] – سمير محمد عبد العزيز ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001 ص 245

أما المرحلة الثانية فتعلق بها برنامج « ميدا 2 » (MEDA II): بين عامين 2000 حتى 2006، وبه ميزانية بلغت 5350 مليون يورو، مدعمة بتفويض ائتماني قدمه « بنك الاستثمار الأوروبي » لامس حدود الـ 6400 مليون يورو.

وبعد آخر انضمام للاتحاد الأوربي سنة 2007 لكل من «بلغاريا» و«رومانيا» غدت الشراكة الأورو–متوسطية تتكون من 37 دولة، 25 الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 10 شركاء البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس وتركيا).[1]

2. دوافع ندوة برشلونة: إن التطرق إلى الدوافع التي أرست ندوة برشلونة أمر في غاية الأهمية لأنها ستكشف أسلوب العمل المستقبلي الذي ينتهجه الاتحاد الأوروبي إزاء دول جنوب وشرق المتوسط ويمكن إيجاز أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر فيما يلي :

- الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط:

نظرا لكونه ملتقى أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من الناحية الجغرافية والتاريخية والديمقراطية والثقافية، مما أدى بالشركاء في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يتركز على التعاون الشامل فيما بينهم حفاظا عل طبيعة العوامل التي تجمع بينهم، فمنطقة حوض المتوسط كانت دائما ملتقى للحضارات على مدى آلاف السنين، بل أن اسمها مستمد في حد ذاته من اعتقاد قديم بأنها تمثل مركز للعالم .

فقد جاء في إعلان برشلونة "إن التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتقني عامل جوهري للتقريب بين الشعوب، وتعزيز التفاهم بينها وتحسين صورة كل منها عند الشعب الآخر، فضلا عن أهمية البحر الأبيض المتوسط الاقتصادية إذ تعد الخطوط الملاحية لهذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي من الطاقة التي يلبي أغلب احتياجاته منها من الدول الجنوبية المشاطئة له (ليبيا، الجزائر).[2]

- فشل السياسات السابقة:

لقد اتسمت العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية وبلدان جنوب وشرق المتوسط سابقا بطابع الظرفية وفقدان التصور المشترك ، لتطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح الطرفين ، وهو ما دفع بالطرفين إلى

[1] – عقبة عبداللاوي، **الاقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذكره ، ص 128

[2] – عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، بسكرة 2012-2013 ص 43

التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الاقتصادي وإرساء أسس جديدة ودائمة لعلاقتهما الاقتصادية قصد بناء شراكة حقيقية في سياق النظرة الجديدة للاتحاد الأوربي تجاه دول حوض المتوسط.

- البحث عن دور إقليمي أكبر:

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تحول النفوذ الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيمنة، إذ بعد انتهاء حرب الخليج 1991/02/28 تجسد على أرض الواقع ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي، ولهذا السبب كان الاتحاد الأوروبي عازما على القيام بدور إقليمي أكبر في المنطقة، وقد تجسد ذلك ميدانيا باقتراح إيطاليا لأول مرة فكرة جديدة تتلخص في تطبيق مبادئ "هيلسنكي" على الساحل الجنوبي للمنطقة من المغرب إلى إيران، وأطلق على المقترح اسم" مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط"، ومن جهة أخرى طرحت فرنسا خطة تهدف إلى الجمع بين دول الاتحاد الأوروبي وعدد من دول المغرب العربي، وقد أطلقت على دلك المقترح " الخطة الأوروبية لإلغاء القطبية في سياق الأمن في منطقة البحر المتوسط.[1]

- تحقيق التوازن في التزامات الاتحاد الأوربي:

أثار انتشار وتوسع الحركات الإسلامية ومشاركتها الإيجابية في المسار السياسي على مستوى عدد الدول جنوب وشرق المتوسط، أثار الدول الأوربية، ودخلت في مواجهات علنية ضد عدد من الجماعات الإسلامية معتبرة أنها تمثل تهديد لها.

هذه التهديدات من المنظور الاستراتيجي الأوربي، تفسر اتجاه الأوربيين في التسعينيات تعميق روابطهم مع الدول الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط إدراكا منهم أن أمنهم أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوربية .[2]

- الهجرة من الشمال إلى الجنوب :

إيقاف الهجرة من الشمال إلى الجنوب المتوسطي إلى اوربا أو الحد منها ، وذلك عبر ما يعتقد أن المشروع الأورو متوسطي سيؤدي إليه من إحداث تنمية وازدهار داخل الدول العربية المتوسطية ، خاصة الشمال الافريقي ، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة .

3. الآثار الايجابية للشراكة الأورو– متوسطية[3]:

❶ زيادة المساعدات المالية والمعونات الفنية التي ستحصل عليها دول الجنوب المتوسط؛

---

[1] – عقيلة عباس، **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع و الأفاق**، مرجع سبق ذكره ، ص 102

[2] – عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 43

[3] – عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013 ص 80

❷ انتقال دول جنوب المتوسط من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج بمعنى إعطاء دور أكبر للإنتاجية والجودة وثقافة المنافسة وبالتالي الاعتماد على التسيير والتسويق المدروس وثقافة الزبون؛

❸ يمكن لدول الجنوب على المدى البعيد تشكيل بعض أقطاب النشاطات الاقتصادية ذات ميزة تنافسية كونها تزخر بالثروات السطحية والباطنية والأماكن السياحية والمنتجات الزراعية على مدى الفصول الأربعة؛

❹ التمتع بشروط مسيرة لدخول صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وزيادة وبنسبة كبيرة للمساعدات المالية الموجهة خاصة لتأهيل المؤسسات واليد العاملة وتهيئة المحيط الاقتصادي عموما باستثمارات أوروبية لانتعاش اقتصاديات هذه الدول؛

❺ المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية في القطاع المصرفي والتأميني ؛

❻ خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول العربية وزيادة المعونات الفنية، و الإدارية والتنظيمية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطية؛

❼ دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير المؤسسات وتنمية القطاع الخاص عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق التشغيل.[1]

❽ التعاون في الدول المشاركة في تنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية...الخ.[2]

4. الآثار السلبية للشراكة الأورو– متوسطية:[3]

❶ زيادة اتساع هوة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية لبلدان جنوب الحوض المتوسط؛

❷ إفلاس عدد كبير من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم التكافؤ بينها وبين المؤسسات الأوروبية من حيث التكنولوجيا والمنافسة في المنتوج مما يؤدي إلى تراجع واختلال في الموازين التجارية للبلدان العربية؛

---

[1] – الطاهر بن يعقوب، **آثار اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14-13 نوفمبر 2006 ، ص 12

[2] – سلوى محمد مرسي، **المشاركة الاورو–عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس،08سطيف، 08-09 ماي 2004.ص 566

[3] – عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 82

❸ ارتفاع الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية وبالمقابل تراجع مستوى الصادرات العربية ذات الميزة النسبية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية وخاصة المنتجات الفلاحية لما تلاقيه من منافسة أوروبية شديدة؛

❹ عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية مواجهة المنافسة الشديدة من الشركات الأوروبية، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية من اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية ومن ثم موازين مدفوعاتها؛

❺ المعاملة غير المتساوية في قواعد المنشأ بين كل من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي فقد سمحت هذه الاتفاقية بالتراكم القطري والكلي لبلدان المغرب العربي فيما بينها في حين أنها لم تسمح بذلك لبلدان المشرق العربي حيث أنها سمحت بالتراكم مع الاتحاد الأوروبي؛

❻ تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة رفع الحماية على الإنتاج المحلي حيث يؤدي هذا إلى عجز العديد من ميزانيات الدول؛

❼ غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول العربية المتوسطية خاصة تونس والمغرب والتي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين.[1]

[1]– أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 90

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في الفصل الأول عن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في الدول المضيفة من خلال المكاسب التي يحققها للاقتصاد.

الاستثمار الأجنبي ليس نقل الملكية فحسب بل هو ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى اخرى ، كما تسمح المستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدولة المضيفة.

كان لمؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 فكرة إنشاء الشراكة الأورو متوسطية والذي كان يهدف إلى عقد شراكة في المجال الاقتصادي والمالي، والاجتماعي والثقافي والأمني والسياسي، والجزائر كغيرها من الدول وقعت على اتفاق الشراكة بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تسودها من أجل تحسين الاوضاع الاقتصادية.

إقدام الاتحاد الأوربي على عقد اتفاقيات الشراكة مع دول الشمال والجنوب البحر المتوسطي كان نتيجة إلى تحرير التجارة وتكوين مجالات اقتصادية خالية من الحواجز المعيقة للتجارة بما يحقق أهدافها.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو متوسطية

تمهيد:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من اهم موردي الجزائر حيث تقدر نسبة واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بـ 60بالمائة، إذ دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع الدول الاتحاد الأوروبي اسفرت عن توقيع الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

ومن خلال عقد اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشر والذي يعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني .

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو متوسطية حيث تناولنا في:

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية

تبذل الجزائر جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري مساعد وملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية، لذلك أصدرت عدة تشريعات وقوانين مرتبطة بذلك، لا سيما في فترات التسعينيات وبداية الألفية الثالثة .

المطلب الأول: مفاوضات الشراكة الأوروبية – الجزائرية

أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين، يعود إلى اتفاق 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عن طريق منح امتيازات تفضيلية، غير أنه وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة لم يعد بالإمكان منح تلك الامتيازات التفضيلية إلا عبر نهج تجاري واحد وهو منطقة التبادل (OMC) الحر والتي تعد أهم محور في موضوع الشراكة الأورومتوسطية وإذا كانت المفاوضات التي دارت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي نتج عنها إبرام اتفاق الشراكة بجميع محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية،

الفرع الأول: المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية :

يرتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجزائر علي إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بإبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، ونورد فيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية مع التركيز علي الجانب الاقتصادي:

1– المحور السياسي والأمني: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية).[1]

2– التنقل الحر للسلع: تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى علي ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية :

---

[1] – سمينة بن عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث ، العدد 9 ، 2011 ، ص 152

[2]– فتيحة حضري، **مساهمة الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مرجع سبق ذكره، ص 50

– تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق؛

– لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق؛

– عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا اجري تخفيض على الجميع بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالمعدل المخفض.

3– تجارة الخدمات: تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا.[1]

4– المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة: وهذا بالتركيز على تعاون الطرفين وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال بما يسمح في حالة تعرض احد لطرفين إلى صعوبات في ميزان المدفوعات إلى اعتماد معايير تعديليه على العمليات الجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وكذا قواعد المنافسة حيث يتعهد الطرفين بالسماح بعملية الدفع والتسوية للعمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل .[2]

5– التعاون الاقتصادي: يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلي تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والمستديمة، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، ويعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتقريب الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل.

– العمل علي تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة؛

---

[1] – جمال بوزكري ، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 144

[2] – نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاوروبي متوسطة – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2014، ص192

– الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، ويتم ذلك من خلال اتفاق أورو متوسطي مع بقية الشركاء المتوسطين في فترة أقصاها عام 2010م، مما يجعل الجزائر جزءا من منطقة التبادل الحر، لكن أعطيت للجزائر مهلة أكبر تمتد إلى سنة 2017م، وهذا نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر؛ [1]

– مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية وتطوير البحث العلمي؛

– المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

6– التعاون المالي: في إطار إمكانيات المجموعة الرامية إلي دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين، وتنسيقا مع المؤسسات المالية تحرص المجموعة الأوروبية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شانها مرافقة سياسات التنمية وتلك الرامية إلي تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:[2]

– تسهيل الإصلاحات الرامية إلي تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية؛

– تأهيل البني التحتية الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل؛

– الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر علي الاقتصاد الجزائري لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.

7– التعاون الاجتماعي والثقافي: يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال علي تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص: ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، أنظمة التامين ،كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين علي إقليمها ولأفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية علي ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يخص: ظروف العمال، الهجرة غير الشرعية ،تحسين ظروف المعيشة توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين[3].

---

[1] – رعد الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، الجزء الثاني ، ط1، سنة 2001 ، ص 324

[2] – محمد لمين لعجال أعجال، **استراتيجية الاتحاد الأوربي اتجاه دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007،ص 198

[3] – سليمة رقيبة، **الشراكة الأورو– جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة؟**، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 13– 14 نوفمبر 2006 ص 4

الفرع الثاني: دوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

هناك عدة دوافع تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة :

- سعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية ؛[1]
- بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير او التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[2]
- المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتعد من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ أوزعته إلى:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات؛
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها؛
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية البصرية والبيئية.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

الفرع الثالث: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائرية :

حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من فرص الشراكة لابد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها:

---

[1] – عبد الحميد زعباط، "**الشراكة الأورو جزائرية وأثرها علي الاقتصاد الجزائري** "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف ، 2004 ،العدد 1 ، ص 53

[2] – عبد الحميد عياد، **الشراكة الأورو–جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 1، ديسمبر 2004 ص 53

- تقوية واصلاح النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوربي؛1
- تأهيل المؤسسات الجزائرية في اقرب وقت وتحضيرها لمواجهة رهانات المستقبل وذلك بالبحث عن الشريك الجيد وعن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات؛2
- تأهيل الإدارة التي لم تشهد أي تطور ملحوظ لتساير الأساليب المبتكرة في الدول الأخرى، ولذا توصف الإدارة الجزائرية بأنها منخفضة الأداء ومعقدة الإجراءات الناتج عن بطئها وتشبثها بالشكليات، إذ تشير البيانات غلى أن المستثمر يقضي 70% من وقته في القضايا الإدارية مقابل 30% في الأعمال المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية .ومن هذا التصور أصبح لازما عليها التحول إلى إدارة اقتصادية نشطة؛
- إعطاء الأولوية للصادرات والعمل على رفع حجمها ووضع برنامج فعال خاص بالصادرات نحو الاتحاد الأوروبي وذلك للاستفادة من المنطقة الحرة، مما يستلزم على الجزائر تحويل اقتصادها الى اقتصاد يعتمد على التصدير بدلا من الاستيراد؛
- السعي إلى انجاح مشاريع الخوصصة والشراكة باعتبارها النقاط الأساسية للإصلاح والتأهيل للمؤسسات.
- تدعيم فرص التعاون والتحاور والاتفاق بين الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات ليكونوا جميعا في صف واحد وقادرين على التضامن والتفاعل الايجابي مع الاتحاد الأوروبي؛

- صياغة تنظيمات وقوانين وخلق مؤسسات تتلاءم مع اتفاق الشراكة ومحاولة ترجمة مواد الاتفاق إلى برامج عمل وميكانيزمات نجاح وذلك فيما يخص التعاون المالي والاقتصادي؛[3]
- إنشاء وتنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم أساس بجلب المستثمرين عن طريق إيضاح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الجزائري وكذا الامتيازات التي تمنحها التشريعات الجزائرية للمستثمرين الأجانب.

---

[1] – عمر بن سديرة، محمد بوهزة، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 1

[2] – سليمة رقيبة ، **الشراكة الأورو– جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة؟**، مرجع سبق ذكره ، ص 07

[3] شهرة عديسة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 96

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق من خلال 80 مشروعا نموذجيا و 75 مشروعا مشتركا.
- تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية على رؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص عبر 25 مشروعا؛
- توسيع نطاق الحكم الراشد في ادارة شؤون الدولة ولا يكون هذا إلا بوجود ثلاثة أنواع من المؤسسات المستقلة والمتكاملة مؤسسة محققة لاستقرار السوق وهي المؤسسات المكلفة بالضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية والمؤسسات المانحة للشرعية بشكل يمكنه من العمل بكفاءة كمؤسسات التشريع والقضاء، فوجود مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يعمل على تحقيق:[1]
- الشفافية في أداء العمل العمومي، خاصة الحكومي منه؛
- تبسيط الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة؛
- انخراط واسع في مجال مكافحة الفساد والرشوة؛
- استقلالية كاملة للنظام القانو

المطلب الثاني: الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر:

سنتناول في هذا المطلب أهم القوانين والتشريعيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر

1. قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990:

يعتبر هذا القانون الخاص بالنقد والقرض، وليس بالاستثمار، إلا أنه أعطى مكانة للاستثمار الأجنبي المباشر وحدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، ولأول مرة جسد شعار "الباب مفتوح"، ورخص للمقيمين وغير المقيمين الحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، كما يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في النشاطات غير المحتكرة من قبل الدولة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية.[2]

2. قانون الاستثمار لسنة 1993:

---

[1] عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث،العدد9**، 2011، جامعة ورقلة، ص: 160

[2] – دلال بن سمينة ، **تحميل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2012جامعة بسكرة، 2013،ص 232

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988، حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية، إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82- 13 و 86 -13 واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة ولقانون 1993 شطران:

الشطر الأول: يكمل ويغير القانون الصادر سنة 1990.

الشطر الثاني: هو المرسوم 93-12- المتضمن قانون الاستثمار، و لعل أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون كما يلي:

- مبدأ المساواة عدم التميز بين المستثمرين عموميين أم خواص، محلين أم أجانب حيث أن لجميع المستثمرين نفس الحقوق والواجبات.
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعته ؛
- مبدأ حرية الاستثمار حرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي، ممارسة أي مشروع استثماري، وهذا باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛
- التخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد؛
- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها؛
- في حالة حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة يعرض على المحاكم المختصة ولكن بشرط عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم؛

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات.

3. قانون تطوير الاستثمار 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 :

في إطار يندرج الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطور الاستثمار ونصوص تشرعيه و تنظميه أخرى .حيث المادة 30 من الأمر 01-03 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار.

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص ولقد تضمن هذا القانون ما يلي:

- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.

• زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبة وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عنها في القانون العام؛[1]

4. قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005:

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال آثاره الايجابية على التنمية والاستثمار ومن أسباب هذا القانون:[2]

• تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛

• زيادة مناصب شغل جديدة؛

• زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحليت المياه.

ومن أثاره الايجابية:

• تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

ولكن هذا لا يعني خلوه من السلبيات، فمن سلبياته:

• انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية و المنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، ومنه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات وكذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار و طلب. ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

---

[1]-**قانون الاستثمار** 2007 ، ص4

[2] – عبد الرحمان تومي ، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص 41

القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين أو إعادة التأمين ب15% من رأس مال هذه الشركة .

الفرع الثاني: الاطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تعزيز الاطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم إنشاء عدة هياكل إدارية أوكلت لها مهمة الإشراف والمتابعة للمشاريع الاستثمارية تمثلت في:

1. المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشائه بموجب قرار 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، يشرف عليه رئيس الحكومة و يتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.[1]

2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

"مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص (الوكالة)حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار"

تمثل مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمارات ومتابعتها والمساعدة على حل المشاكل المتعلقة بإنشاء المؤسسات وهذا بفضل الشباك الوحيد. ولكي تحقق مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمار تعتمد على ما يلي

- ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية ومتابعتها في جميع القطاعات (الاستراتيجية ، الإنتاجية، الخدمية) وسعيها إلى إنشاء الاستثمارات المشتركة باعتباره أفضل شكل؛
- توجيه ومساعدة المستثمرين المقيمين والغير مقيمين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وهذا من خلال فروع الشباك الوحيد اللامركزي المنتشرة على عدد من الولايات وذلك بتقديم كل الشروحات المتعلقة بالجانب الإداري؛
- العمل على تحديد كل العراقيل والضغوط التي قد تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية، واقتراح تدابير قانونية وتنظيمية لعلاجها، واقتراحها على الوزير الوصي؛[2]

---

[1] – آمال براهمية، سلايمية ظريفة، "**التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 13

[2] – خديجة حرافي ، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2014-2015، ص 164

• توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية من اجل تسهيل عملية إبلاغ المستثمر بقرار منح المزايا أو الرفض في اجل 72 ساعة؛

•تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام؛[1]

• منح المزايا المرتبطة بالاستثمار ومتابعة المستثمرين من اجل التأكد بوفائهم والتزاماتهم التي تعهدوا بها.

3. الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التخلص من البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية.[2]

المطلب الثاني: ضمانات وحوافز حماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب الحوافز والضمانات التي تمنحها الجزائر للمستثمرين الأجانب.

الفرع الأول: ضمانات حماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر

تعد الضمانات المكفولة للاستثمار الأجنبي المباشر، من أهم العوامل المؤثّرة على استقرار المناخ الاستثماري للدولة المضيفة، ومن ثمّ فهي تمثّل أحد المؤثّرات الأساسية في قرار المستثمر الأجنبي في توظيف أمواله داخل هذه الدولة؛ ذلك أنها توّفر له الحماية اللازمة ضد الأخطار غير التجارية.

تتمثّل أهم ضمانات الاستثمار في ضمانات تحويل رأس المال وعوائده، ضمان عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات القانونية التي تطرأ في المستقبل، إضافة إلى الضمانات المتعلّقة بحقوق الملكية الفكرية، والتحكيم الدولي.

1- ضمانات تحويل رأس المال و عوائده:

أعط المشرع الجزائري، من خلال الأمر رقم 01 -03 تحويل رأس ماله المستثمر والعائدات الناتجة عنه، مع ضمان تحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية. غير أنه، ومع صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ألزم المشرع الوطني المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، الذين استفادوا من نظام تحفيزي، بضرورة إعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات، ابتداءً من إقفال السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي. وفي حالة عدم احترام المستثمر لهذه الأحكام، يتم إعادة استرداد التحفيز الجبائي، مع تطبيق غرامة

[1] – وصاف سعيدي ، **محمد قويدري ،واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ، بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ،العدد 08 سنة 2008 ،ص 42

[2] – منصوري زين ، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ،سنة 2005، ص 135

جبائية نسبتها 30 % من قيمة التحفيز الجبائي، ويستثنى من التزام إعادة الاستثمار، المستثمرون الذين تحصلوا على رخصة إعفاء من المجلس الوطني للاستثمار.[1]

2- ضمان عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات القانونية التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات الأجنبية:

أقر المشرع الجزائري صراحة، في المادة 15 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، بالضمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات، التي قد تطرأ في المستقبل على استثمارات، إلا إذا طلب المستثمر ذلك، في حالة ما إذا اعتبر أن الأحكام الجديدة أكثر ملائمة لمصالحه.

3- ضمان الحماية ضد التأميم والمصادرة:

يمثّل هذا القيد أحد الضمانات الأساسية، التي إن غابت عن تشريع دولة ما، فقد يمتنع المستثمر على الاستثمار فيها. ولذلك، نص المشرع الجزائري على هذا الضمان صراحة، حيث أقر في المادة 16 من القانون المتعلّق بتطوير الاستثمارات، على عدم إمكانية قيام الدولة بمصادرة إدارية للاستثمارات المنجزة، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف.

4- التحكيم الدولي:

نص التشريع الجزائري في المادة 17 من الأمر 01-03، المؤرخ في 2001، على ضرورة أن يخضع كل، خلاف نشب بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية الوطنية المختصة.أما في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية، فإنه يسمح باللجوء إلى فض النزاع والتوصل إلى اتفاق بناءً على تحكيمٍ خاصٍ أو تحكيمٍ دولي.

5- الضمانات المتعلّقة بحقوق الملكية الفكرية:

وقّعت الجزائر على عدة اتفاقيات ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية، أهمها، اتفاقية باريس المتعّلقة بحماية الملكية الصناعية من خلال الأمر رقم 75-02، المؤرخ في 9 يناير 1975، واتفاقية مدريد المتعلقة بالتسجيل الدولي للعلامات، إضافة إلى اتفاق نيس المتعلّق بالتصنيف الدولي للمنتوجات والخدمات بموجب نفس الأمر رقم 72- 10المؤرخ في 22 مارس 1972.

[1] - خديجة حرافي ، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب**، مرجع سبق ذكره ، ص 156

كما تضمنت تشريعاتها الوطنية مجموعة من القوانين، تنص هي الأخرى على حقوق الملكية الفكرية، أبرزها الأمر رقم 03-07 الصادر في 19 يوليو 2003 والمتعلّق ببراءات الاختراع، والمرسوم رقم 05 - 275 الصادر في 2 أوت 2005، المحدد لطرق إيداع وتسليم براءات الاختراع، إضافة إلى الأمر رقم 03- 06 الصادر في 19 يوليو 2003 والمتعلّق بالعلامات، والمرسوم 05-277 الصادر في 02 أوت 2005، والمحدد لطرق إيداع وتسجيل العلامات، والأمر 03-05 الصادر في 19 يوليو 2003، المتعلق بحقوق الملكية الأدبية والفنية بما فيها برامج الكمبيوتر. كما ونص المشرع الوطني على عقوبة تقليد العلامة، تتمثّل في الحبس أو التعويض بغرامة مالية.[1]

وبهذا يتبين لنا، بأنّ الجزائر قطعت شوطاً كبيراً في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، ومع ذلك فما زالت تتلقى هذه الدولة انتقادات بسبب عدم فعالية نظامها المتعلّق بحماية الحقوق الفكرية بسبب وجود السوق الموازية حيث يتم اختراق البرامج و إعادة بيعها بأسعارٍ رمزية مقارنة بأسعارها الأصلية.

الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أهم الحوافز التي تمنحها الدولة للمستثمر الأجنبي والتي نلخصها فيما يلي :

1- النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من :[2]

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار.

2- النظام الاستثنائي للحوافز: يتم منح الامتيازات في النظام الاستثنائي على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق في استغلال

أ- مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات من عدة حوافز منها :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

---

[1] - ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2007-2008 ، ص 91

[2] - فتيحة حضري ، **مساهمة الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ،مرجع سبق ذكره ، ص 69

ب– مرحلة انتقال الاستغلال: بعد معينة الاستغلال تمنح المزايا التالية:[1]

– الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛

– الإعفاء لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

– منح مزايا إضافية من شأنها تحسين أو تسهيل الاستثمار؛

تشكل الدولة جزئيا أو آليا مساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتمديد بناء على قرار الوكالة.[2]

[1] – مداني أحمد، بلعزوز علي ،**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر** ،مداخلة ضمن ملتقى دولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف13-14 نوفمبر 2006، ص 03

[2] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة حالة اورسكوم**– مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ، 2009-2010 ،ص 24

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف دول العالم بعد عقد اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ، وسوف نتناول في هذا المبحث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والتوزيع الجغرافي.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2005-2015:

استقطبت الجزائر العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بقية دول العالم في اطار اتفاقية الشراكة الثنائية، وفي ما يلي شرح وتحليل حجم هذه التدفقات.

الفرع الأول: تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من دول العالم:

حسب تقديرات الأونكتاد فقد بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار، حيث تمثل نسبة 0.1 % من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم والمقدر بـ 24983 مليار دولار خلال نفس الفترة، أما عن تدفقات الاستثمار فقد شهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار، حيث تمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام.

جدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2005-2010 (مليون دولار)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات	1145.339	1888.165	1743.331	2631.711	2753.755	2301.226
الأرصدة	1175	2142	1397	371	2031	2801
	2011	2012	2013	2014	2015	
تدفقات	3542580.	1499.421	1692.	1506.733	587.314-	
الارصدة	2031	881	25312.9	2644	26232.3	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

شكل رقم 01 يمثل تدفقات الواردة للجزائر في الفترة 2005-2015

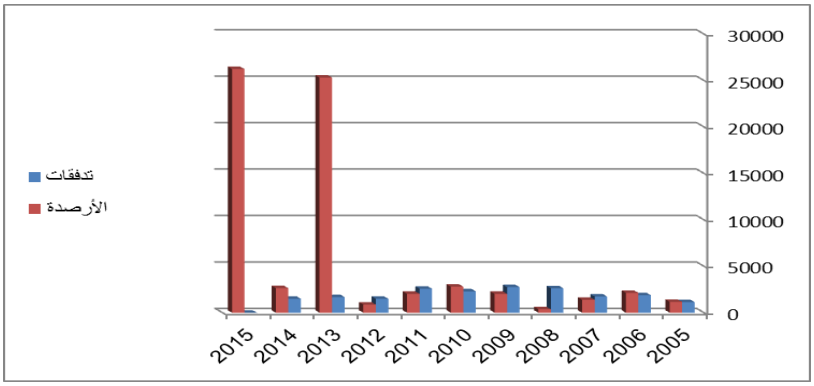

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 1

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حيث نلاحظ في سنة 2005 قد سجلت قيمة 1145.339، وارتفعت سنة 2006 لتصل 1888.165 .

وقد كان لأزمة الرهون العقارية 2007-2008 أثر على انخفاض الاستثمارات العالمية حيث سجلت تراجعا بفعل الأزمة المالية ثم ارتفعت سنة 2008 تدفقات الاستثمار حيث قدرت ب 2631.711 مليون دولار مقارنة بـ 2007 حيث قدر1743.331 مليون دولار، ثم ارتفعت سنة 2009 حيث قدرت 2753.755 مليون دولار، ثم انخفضت في 2010 حيث بلغت 2310.226 مليون دولار بفعل أزمة منطقة اليورو ثم تميزت سنة 2011 بتعافي تدفقات الاستثمارات حيث قدرت 2580.354 مليون دولار.

كما انخفضت التدفقات الواردة سنة 2012 والمقدرة بـ 1499.421 مليون دولار ثم ارتفعت سنة 2013 1692.892 مليون دولار، كما عرفت سنة 2014 انخفاض قدرت بـ 1506.733 مليون دولار لتنخفض سنة 2015 بشكل حاد حيث قدرت بـ -587.314 مليون دولار.

جدول رقم02: يمثل تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر للفترة 2005-2015 (مليون دولار)

السنة	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف
2003	23	5046.3	4732
2004	19	857.2	3334
2005	45	10545.3	11049
2006	50	9686.6	9491
2007	29	4070.1	5711
2008	75	16408.2	27305
2009	32	2605.1	5872
2010	21	1367.4	3797
2011	27	1431.6	2565
2012	18	2376.8	4951
2013	16	4284.6	7298
2014	13	535.5	2130
2015	13	8825.3	3758
المجموع	381	60000	92000

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016، ص 119.

الفرع الثاني: توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والأقاليم

يوضح الجدول الآتي توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر من مختلف الأقاليم والدول

جدول رقم : 03 يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم من 2002-2015

الأقاليم	عدد المشاريع	التكلفة مليون دج	مناصب الشغل
اوربا	377	898192	76709
فيما بيها الاتحاد الاوربي	274	563346	39939
اسيا	68	119506	8607
امريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017 http://www.andi.dz 2017

نلاحظ من خلال عدد المشاريع أن أوروبا قد استحوذت على مايقارب نصف المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر، بحيث بلغت قيمة المشاريع 900.000مليون دج ثم يليها الاتحاد الأوروبي ب274 مشروع ليحتل المرتبة الثانية بحجم563.346 مليون دج، ثم تليها مختلف الدول بمقادير متفاوتة وهذا بسبب العامل الجغرافي والبعد التاريخي للجزائر تجاه أوروبا والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة .

جدول رقم 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بحسب اهم عشرة دول للفترة 2011-2015

الدولة	عدد المشروعات	تكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2,232	2,880	3
قطر	02	2150	61200	02
تركيا	2	1737.3	3342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2659	6
فرنسا	15	376.6	1631	13
جنوب افريقيا	01	350.0	638	01
سويسرا	03	286.2	561	03
ألمانيا	06	175.8	1360	06
بورما	01	159.8	342	01
أخرى	42	644.1	3858	39
الاجمالي	87	9378	20702	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص 119.

استقطبت الجزائر العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي، حيث بلغت 87 مشروعا بتكلفة إجمالية مقدر بـ 9378 مليون دولار، يتم تنفيذها من قبل 22 شركة أجنبية من مختلف دول العالم، موفرا بذلك نحو 21 ألف

منصب شغل؛ ويرجع سبب ذلك التطور إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى عديد الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية. وبالرغم من استقطاب الجزائر العديد من المشاريع إلا أنه لم ترق إلى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

جدول رقم 05: يمثل توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب أهم عشرة شركات المستثمرة للفترة من:2011 الى 2015

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del	اسبانيا	05	2,209
(Qatar Petroleum (QP	قطر	01	2000
Taypa Tekstil	تركيا	01	900
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	01	837
Tosyali Holding	تركيا	01	837
(Pretoria Portland Cement (PPC	جنوب افريقيا	01	350
LafargeHolcim	سويسرا	01	277
Shwe Taung	بورما	01	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	01	156
(Ooredoo (Qatar Telecom	قطر	01	150
Other Companies		73	1502
الاجمالي		87	9378

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

من الجدول نلاحظ أن اسبانيا تسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر بعدد شركات يمثل05 شركات كما أن تكلفة المشروع تقدر 2.209 مليون دولار، ثم دولة قطر ممثلة في شركتين هما قطر بيتروليوم وقطر للاتصالات بمبلغ إجمالي قدره 2150 مليون دولار .

ويرجع سبب ذلك التطور إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى عديد الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية. وبالرغم

[1] – نذير غانية، **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 47

من استقطاب الجزائر العديد من المشاريع إلا أنه لم يرق إلى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثالث: توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات

جدول رقم 06: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات من 2002 الى 2012

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة%
الزراعة	612	1.29	56539	0.82
البناء، الأشغال العامة والري	9081	19.08	1057006	15.24
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70
الصحة	545	1.15	68040	0.98
النقل	26718	56.14	655594	9.46
السياحة	409	0.86	781962	11.28
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97
التجارة	2	0.00	374842	0.54
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4	0.01	347842	5.02
المجموع	47593	100	6933611	100

المصدر :www.andi.dz،2013.

حيث يمثل قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي للمستثمرين الاجانب خصوصا الشركات الامريكية والاوروبية ويساهم هذا القطاع بنسبة 20 % من السوق الداخلية و80 % هي نسبة التصدير من خلال 5 انواع يتم انتاجها وهي : البترول الخام، الغاز الطبيعي، مشتقات من الغاز الطبيعي كذلك غاز البروبان المميع، حيث تمتلك الجزائر خامس اكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وتعتبر ثاني اكبر مصدر للغاز الى اروبا بنسبة تقدر ب 4.1 تريليون متر مكعب من الغاز سنويا عبر خطي انابيب للتصدير تمتد من خلال مياه البحر الابيض المتوسط.[1]

[1] – بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي،2000-2001،جامعة الجزائر، ص 258

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي، سنتناول في هذا المطلب التدفقات الواردة من دول الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بحسب دول الاتحاد الأوربي

جدول رقم 07: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي 2003-2008

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	21.76	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر: Source : (IDC) investissement développement conseil S.A, op.cit., p139.

جدول رقم08: اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS.

شكل رقم 02: يمثل اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي

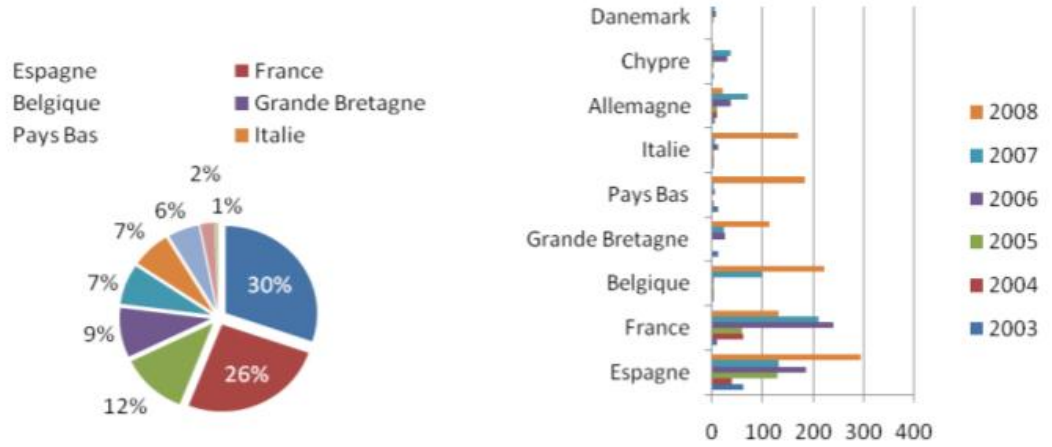

المصدر: Source:(IDC) investissement développement conseil S.A,OP.CIT.140

نلاحظ من الجدول رقم07 أن أكثر الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر كانت من اسبانيا تليها فرنسا وبلجيكا، وأقل مصدر للاستثمار الأجنبي الجزائر كان من الدنمارك. كما أن الاستثمارات الأوربية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة 2004- 2008، وبدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 تضاعف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوربي وهذا ما يدل على أن اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية انعكست إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي بحسب القطاعات 2003-2008

جدول رقم09: اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب القطاعات

القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	التراكم
الصناعات الغذائية	6.31	3.38	29.06	119.32	25.63	204.15	387.85
البناء والهندسة المدنية ومواد البناء	4.62	6.44	6.31	58.95	39.80	237.18	353.30
البنوك والتأمين المالي	2.90	36.95	25.46	93.19	113.26	44.99	316.75
الصناعة الكيميائية /بيتروكيميائية	0.50	10.63	40.35	45.58	77.25	54.34	228.86
صناعات التحويلية	6.28	0.06	2.31	90.90	1.89	114.89	216.31
صناعة الإلكترونيات	0.34	4.48	0	0	20.13	109.38	134.33
صناعة الأدوية	2.88	3.66	3.82	21.18	12.44	37.02	84.70
الاعلام والاتصال	0.62	4.66	1.01	0.92	9.23	0.48	16.92
قطاعات أخرى	1.58	3.96	42.38	30.40	88.93	96.70	263.91
المجموع	104.07	172.90	235.20	552.24	589.10	144.48	2798.04

المصدر: Source:(IDC) investissement développement conseil S.A,OP.CIT.140

الشكل رقم 03: اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب القطاعات.

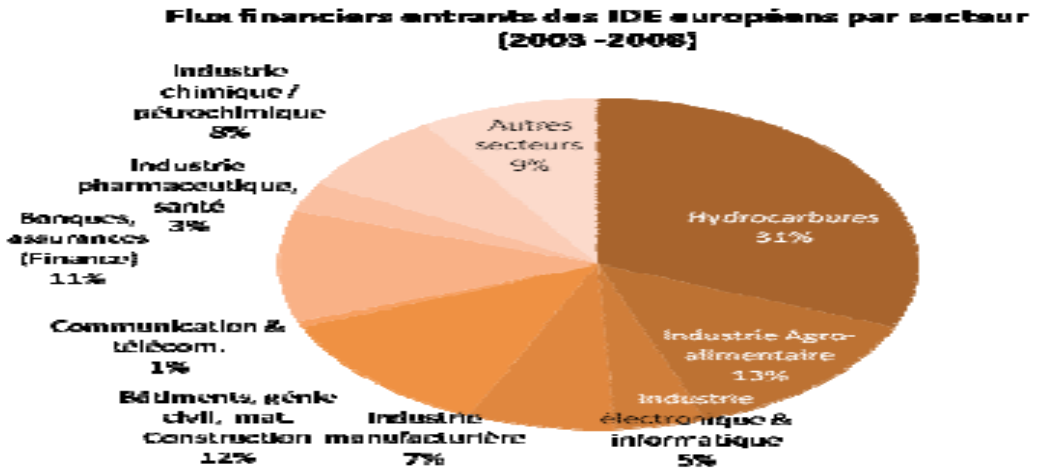

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، قد وزعت على قطاعات الاقتصاد الوطني بمبالغ متفاوتة ، كما تبقى الصناعات البترولية تستحوذ على الحصة الأكبر بمعدل 31 % والصناعات الغذائية بنسبة 13 % وقطاع البنوك والتأمينات بنسبة 11%بناء وهذا نظرا للانتعاش الذي عرفته هاته القطاعات خلال السنوات الأخيرة في مجال الشراكة.

ورغم الأهمية الكبرى لقطاع صناعة الأدوية والاعلام والاتصال لم تحقق النصيب المرغوب .

1.قطاع الصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من الصناعات الحيوية للاقتصاد الجزائري لما له من اهمية توفير السلع الاستهلاكية، وتوفير مناصب العمل، ورغم ذلك كان نصيبه من الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلا، كما أن اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، لم تساهم إلا بعدد محدود من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، حيث تفضل الشركات الأوربية شراء مشاريع جاهزة في إطار عملية الخوصصة التي قامت بها الجزائر، أو من خلال استراتيجية المقاولة من الباطن، حيث تعهد المستثمرين الجزائريين استخدام العلامة التجارية للشركة في القيام بالمشروع، ومن أهم المشاريع في هذا القطاع:عقد شراكة ما بين (ENASURCE) الجزائرية، و(GEANLION) الفرنسية في إنجاز مصنع لتكرير السكر، وشركة (DANONE) الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية، سنة 2002 بنسبة مساهمة تقدر بـ 51%.[1]

إعلان الشركة السعودية SAVOLA المتخصصة في الصناعة الغذائية عن فتح مصنع لإنتاج الزيت الغذائي والذي من المفترض أن يكون مشتغلا في سنة 2007.

2. قطاع البنوك:

ركزت البنوك الأجنبية على الاستثمار في القطاع البنكي في الجزائر، وذلك من خلال فتح فروع لها في الجزائر، من خلال ضخامة المشاريع الاستثمارية العمومية، كما أنها تستفيد من وجود الشركات الأجنبية التي تفتح حساباتها فيها ومن أهم البنوك هي:

بنك باربيتا: barbita تأسس هذا البنك في 31 جانفي 2002، برأسمال قدره 2000.000.000 دج، يعود هذا الأخير بنسبة 100% لمجموعة البنك الوطني الباريسي "باربيتا"

[1] – مصطفى بودرامة، **الآثار المحتلمة للشراكة الأورو–متوسطية على الصناعة في الجزائر، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص6.

هاوسينغ بنك Housing Bank for Trade and finance-Algeria:يقدر رأس المال الاجتماعي لهاوسينغ الجزائر ب 2400.000.000دج، كما تعود ملكية هذا البنك إلى بنك التجارة والمالية الأردني، المؤسسة الأم بنسبة 52%، مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة 10%، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة 10%، مؤسسة رأسمال الاستثمار البحريني بنسبة 9%، وبعض المستثمرين الجزائريين بنسبة 14%.

بنك خليج الجزائر golf: لقد منح له الاعتماد في سنة 2003 كشركة ذات أسهم، ذات صفة، البنك برأسمال قدره 1.000.000.000دج.[1]

فرنسا بنك الجزائر: لقد منح له الاعتماد في سنة كشركة ذات أسهم، ذات صفة البنك برأسمال 2006

3. قطاع البناء والاشغال العمومية:

بعد قيام الجزائر بإطلاق مشاريع ضخمة في مجال الاشغال العمومية والبناء، مستفيدة من الطفرة البترولية بعد سنة 1999، وذلك لتعويض التأخر في هذه المجالات بفعل انهيار أسعار النفط والأزمة الأمنية طيلة التسعينيات، دخلت الشركات الأجنبية على خط المنافسة لاقتناص عدة مشاريع إلا أن الشركات الصينية كان لها حصة الأسد بفعل اليد العاملة الرخيصة، وذات الانتاجية العالية، بالرغم من أن أهم المشاريع في هذا المجال كانت في سنة 2006، وكانت كالتالي:

– الشركة الأمريكية العملاقة جنيرال إلكتريك تعلن عن استثمار 248 مليون دولار، لإنجاز مصنع النفايات في الحامة؛

– الشركة الايطالية orascom تعلن عن إنجاز مشروع عقاري ذات طابع سياحي، بولاية وهران بقيمة 500 ألف يورو؛

– الشركة الكندية magest تستفيد من عقد قيمته 65 مليون أورو، لإنجاز مركز تجاري بوهران بمساحة 25 ألف متر مربع.[2]

4. قطاع الحديد ومواد البناء والكيمياء:[3]

– إعلان الشركة المصرية أوراسكوم عن إنجاز مصنع لإنتاج الأسمدة الكيمياوية بالشراكة مع سوناطراك؛

---

[1] – عايدة عبير بالعبيدي، **مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة المالية ، العدد 01**، جامعة بسكرة، 2016،ص ص 99-100

[2] – أحمد يوسف عروسي ، **انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على الاستثمار الاجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص 102

[3] – سعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130-131

– الشراكة الايطالية Buzzi Unicem تشتري حصة 35% من أسهم مصنع الاسمنت بالحجار بقيمة 110 مليون أورو.

– الشركة الألمانية Knouf عن نيتها في شراء حصة 50% من أسهم مصنع البلاط بوهران بقيمة 24.2 مليون دولار.

– الشركة الصينية Shaolin تمضي عقدين لاستغلال منجمين بولايتي تمنراست وسطيف بمبلغ 2.3 مليون أورو.

5.قطاع الأدوية:

– الشركة الأردنية الدار العربية للدواء تعلن عن إنشاء ثلاث وحدات لصناعة بالمدينة الجديدة سيدي عبدالله بوهران، بقيمة 28.2 مليون دولار.

– الشركة السعودية ASTRA تعلن عن إنجاز مصنع الكندي لصناعة الدواء بقيمة 70 مليون دولار.

6. قطاع السياحة:

– إعلان الشركة الفرنسية accor عن إنشاء نزلين في مدينة قسنطينة.

– حصول شركة الفرنسية Unknown عن صفقة شراء نزل السلام بسكيكدة في إطار قانون الخوصصة بمبلغ 12.3 مليون دولار؛

– شركة سعودية تعلن عن نيتها في إنجاز مركب سياحي بسيدي فرج بقيمة 90 مليون دولار.

7. قطاع الطاقة:

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، فهو المصدر الاساسي لتوفير العملة الصعبة حيث يمثل 40 % من الناتج الوطني المحلي، حيث تمول الجباية البترولية الميزانية العامة للدولة بنسبة 60%، كما يشكل قطاع المحروقات اكثر من 97 % ايرادات الصادرات الجزائرية.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الاوروبي إلى الجزائر بحسب السلع.

جدول رقم09: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوربي حسب السلع

السلع والمنتجات	2013	2014	2015	2016
مجموع	20,365	22,242	23,376	22,392

المنتجات الأولية	4,246	5,384	5,688	6,223
– المنتجات الزراعية (الأغذية (بما في ذلك الأسماك) والمواد الخام)	2,991	3,663	4,116	3,659
– – طعام	2,519	3,122	3,547	3,151
– – – منها الأسماك	29	22	18	20
– – مواد أولية	471	541	569	508
– الوقود ومنتجات التعدين	1,255	1,721	1,572	2,564
– – الخامات والمعادن الأخرى	50	48	44	41
– – الوقود	954	1,383	1,246	2,247
– – – منها البترول والمنتجات البترولية	951	1,361	1,214	2,182
– – المعادن غير الحديدية	251	290	282	275
تصنع	15,091	16,570	17,078	15,984
– حديد وفولاذ	1,745	2,194	2,466	2,363
– مواد كيميائية	3,108	3,055	3,012	2,923
– – منها الصيدلة	1,307	1,244	1,320	1,247
– صناعات نصف مصنعة أخرى	1,743	1,945	1,800	1,583
– الآلات ومعدات النقل	7,377	8,251	8,714	7,994
– – معدات المكاتب والاتصالات	438	514	614	480
– – – تجهيز البيانات الإلكترونية ومعدات المكاتب	168	210	208	189
– – – معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	257	290	395	278
– – – الدوائر المتكاملة والمكونات الإلكترونية	13	15	11	13
– – معدات النقل	2,428	3,117	3,383	3,396
– – – منها منتجات السيارات	1,922	2,289	2,809	3,092
– – آلات أخرى	4,495	4,569	4,595	4,098
– – – آلات توليد الطاقة	456	501	744	657
– – – الآلات غير الكهربائية	3,237	3,219	3,110	2,710
– – – الآلات الكهربائية	802	849	741	730
– المنسوجات	125	119	116	117
– ملابس	111	111	93	75
– مصنوعات أخرى	876	876	851	927
– – منها الأدوات العلمية والمراقبة	321	296	330	297
منتجات اخرى	948	143	217	123
آخر	81	144	392	62

المصدر: European Commission Directorate-General for Trade

الفرع الرابع: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي:

سمحت الجزائر للمستثمر الأجنبي في قطاع المحروقات، وذلك عن طريق الشراكة أو تقاسم الانتاج حيث عقدت شركة سوناطراك عدة لقاءات ومشاورات أثمرت عن توقيع عدة شراكة في مجال الاستكشاف وتطوير الانتاج.

1. الاتفاقية الجزائرية البلجيكية واللكسومبورغية

لقد تم الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبورغي والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991 ويقصد بكلمة الاستثمارات في هذه الاتفاقية حسب ما جاء في المادة 01 "يبين كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه، وكل حصة مباشرة أو غير مباشرة نقدية كانت أم عينية أو خدمات مستثمرة أعيد استثمارها في أي قطاع اقتصادي مهما كان نوعه".

وتطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات وتشجيعها بين الأطراف المتعاقدة وكذا حماية الاستثمارات المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعادلة وتوفير الأمن وعدم القيام بإجراءات نزع الملكية أو التأميم كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، وإذا وقع نزاع بين الأفراد المتعاقدة يرجع التحكيم إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.[1]

2. الاتفاقية الجزائرية الإيطالية

لقد تم الاتفاق بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تحديد معنى كلمة " استثمارات" وكلمة " مستثمرين"، وإلى ترقية الاستثمارات عن طريق التشجيع المتبادل بين الدولتين، وكذا حماية الاستثمارات عن طريق توفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وعدم نزع الملكية والتأميم أو الحجز أو أي إجراء آخر يترع الملكية، كما ذكرت هذه الاتفاقية حرية تحويل مداخيل الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة، في حين تمنح الدولة الدعم والضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية قدرها 10 سنوات قابلة للتجديد وبنفس المدة.[2]

[1] – كمال سمية، **النظام القانوني للنظام الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص قانون خاص، جامعة تلمسان، 2002-2003، ص 11

[2] – كمال سمية، **النظام القانوني للنظام الأجنبي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 11

3. الاتفاقية الجزائرية الفرنسية

أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة به الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فيفري 1993 قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما لتشجيعها وحمايتها، وتساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين والتي تدعم التنمية الاقتصادية فيهما، وأول ما حدد في هذه الاتفاقية مفهوم عبارة" استثمارات" في المادة 01 من المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 94- 01 المؤرخ في 02 جانفي 1994 كما يلي: "عبارة استثمار تشير إلى الأموال كالأملاك والحقوق باختلاف أنواعها إلى جانب كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي" وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الذي يقام على إقليم البلدين المتعاقدين وذلك بتوفير المعاملة العادلة والمنصفة لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الآخر، وتوفير الحماية وتأمين هذه الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة باستثمارات الطرف الآخر المتعاقد والمتمثلة في الفوائد والأرباح ومدفوعات تسديد القروض، وتحويل نسبة من رواتب العمال إلى بلدهم الأصلي وإذا وقع النزاع بين الطرفين تحال القضية إلى التحكيم الدولي المتمثل في المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والموقعة بواشنطن في 18 (C.I.R.D.I) المتعلقة بالاستثمارات

مارس 1965، وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية مكونة من 10 سنوات وتبقى سارية المفعول به هذه المدة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإلغائه عن طريق الدبلوماسية بواسطة إشعار مسبق مدته سنة واحدة.

4. الاتفاقية الجزائرية الرومانية

يهدف لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر ورومانيا وذلك بخلق ظروف ملائمة لإنجاز استثمارات من قبل مواطني البلدين من أجل نقل التكنولوجيا وتحويل رؤوس الأموال وخلق مناصب شغل.

أبرمت اتفاقية بين الجزائر ورومانيا بتاريخ 28 جوان 1994 موقعة بالجزائر متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وقد نصت هذه الاتفاقية على ترقية وحماية الاستثمارات من قبل كل طرف متعاقد في حدود إقليمه، وكذا ضمان المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات المنجزة من قبل الطرف المتعاقد الآخر، وعدم اتخاذ تدابير نزع الملكية والتأميم للاستثمارات المنجزة، وحرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بالفوائد والأرباح وتسديدات القروض، وإذا وقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالاستثمار تحال القضية الى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أنجز على إقليمه الاستثمار أو على (C.I.R.D.I) المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة

بالاستثمار يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد بنفس المدة إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين نيته في إلغاءه 06 أشهر قبل انتهاء مدة صلاحيته.

5. الاتفاقية الجزائرية الاسبانية

أبرمت الجزائر اتفاقية مع اسبانيا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بمدريد يوم 23ديسمبر 1994 كان هدفها تكثيف التعاون الاقتصادي في إطار الفائدة المشتركة للبلدين، وإنشاء الظروف الملائمة للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف الآخر، كما أن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز مبادرات تحويل رؤوس الأموال وتحويل التكنولوجيا بين البلدين بما يخدم مصلحة البلدين في التنمية الاقتصادية.[1]

وقد نصت هذه الاتفاقية على قبول وتشجيع الطرفين للاستثمارات المنجزة على إقليمه من طرف مستثمري الطرف الآخر المتعاقد (المادة 02 من الاتفاقية).

كما أنها ذكرت حماية الاستثمارات للطرف الآخر المتعاقد وضمان المعاملة العادلة والمنصفة لها، أما فيما يتعلق بالتأميم ونزع الملكية، يجب أن تتخذ صفة مطلقة لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات طبيعة تمييزية، وإذا حدثت يجب أن ترفق بدفع تعويض مناسب بعملة قابلة للتحويل مساوي للقيمة الحقيقية للاستثمار.

[1] – المرسوم الرئاسي رقم 88-95، **يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر واسبانيا المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات** الموقع بمدريد يوم 23 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية، العدد 23الموافق ل 1995، ص9

المبحث الثالث: تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر:

اهتمت الجزائر بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك بمنح امتيازات وضمانات قصد تسهيل دخول المستثمر الأجنبي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر ودراسة المعوقات التي حالت دون الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى عقود الشراكة التي تمت بين مؤسسات جزائرية واخرى اجنبية .

1.**مساهمة القطاع العام في مشاريع الشراكة الاجنبية:** منذ انطلاق ترويج مشاريع الشراكة في الجزائر من قبل الشركات القابضة الحكومية بدأت تظهر النتائج الايجابية ويمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة منها:[1]

- ✓ عقد الشراكة الذي تم بين شركة صيدال وشركة فريزر الأمريكية بقيمة 52 مليون دولار أمريكي نوع العقد شركة مختلطة دخلت حيز العمل.
- ✓ عقد عمل بين شركة صيدال وشركة Rhône Pollen Rocher الفرنسية بقيمة 25 مليون دولار دخلت حيز العمل.
- ✓ عقد تم بين شركة صيدال والمجمع الصناعي الأوروبي الفرنسي بموجبه تم إنشاء شركة مختلطة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي .
- ✓ في 19 ديسمبر 1999 تم توقيع عقد شراكة من نوع شركة مختلطة بين "أوناد" المجمع الوطني للمنظفات ومواد الصيانة وشركة "هنكل" الألمانية حيث هذه الشراكة تشمل مجمعين صناعيين لإنتاج مستحضرات التنظيف الأول يقع في عين تموشنت والثاني في الجزائر العاصمة.
- ✓ تم إبرام اتفاق يتضمن عقد شراكة صناعية وتجارية بين وزارتي الدفاع الوطني والصناعة والمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة وترقية الاستثمارات ومجمع يضم ثلاث شركات ألمانية "ايدز دوشلاند، رود شواردز، كارل زيس" وهذه الشراكة تشمل إنشاء شركة مختلطة وفقا لأحكام قانون المالية التكميلي 2009 من أجل إنجاز أنظمة إلكترونية على مستوى موقع الشركة الوطنية للصناعة الالكترونية والكهرومنزلية بسيدي بلعباس ويندرج هذا التعاون الاقتصادي بين البلدين في إطار تطوير المجال الالكتروني المهني في الجزائر على وجه الخصوص وفي

[1] – بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، مرجع سبق ذكره، ص 268

إطار تعزيز العلاقات الجزائرية الألمانية كما من شأنه أن يؤدي إلى استحداث مناصب شغل عالية المستوى للمتفوقين في التكنولوجيا المتقدمة.[1]

2.مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة الاجنبية: من بين الشركات المختلطة التي أقيمت مع القطاع الخاص في ميدان الشراكة نجد ما يلي:[2]

- ✓ تم إنشاء شركة مختلطة في سبتمبر 1997 خاصة بتركيب أجهزة التلفزيون بين شركة سامسونغ الكورية وشركة جزائرية تابعة للقطاع الخاص Sentrax Electronique International
- ✓ مجموعة محسن الحشيشي التونسية التي دشنت مصنعها بالجزائر في بداية 1999 تحت اسم "شركة التنمية الصناعية والتجارية" وهي تابعة لشركة "إليكترو ستار" في تونس ا ولتي تعمل في تركيب وترويج الأدوات المنزلية الكهربائية.
- ✓ شركة بيبسي كولا أول مستثمر الجزائري الجيلاني مهري قيمة الاستثمار 60 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تصدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري بسبب وجود الكثير من العراقيل والمعوقات حالت دون تدفق الاستثمار الاجنبي اليها. ومن اهم معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر ما يلي :

المعوقات البيروقراطية:[3] تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين[4] وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

---

[1] – أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 144

[2] – بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها** وآفاقها، مرجع سبق ذكره، ص 273

[3] – رشيدة بن عرفة،سومية حمزاوي ،**تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005–2014** ،مذكرة ماستر اكاديمي ، 2016، ص 58

[4] – حكيمة بسعد ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ص 118

المعوقات القانونية: وتتمثل في:[1]

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت.

فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي.

أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفائية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات.

إلى جانب ذلك هناك عراقيل أخرى تخص مجال الدبلوماسية الجزائرية التي اقتصرت على الالتزام بالتدابير الدولي في هذا المجال، فبالرغم من أن السلطات الجزائرية سارعت إلى إبرام بعض الاتفاقيات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمتعلقة بالضمانات الممنوحة في هذا المجال وكذا إقرار مبدأ التحكيم إلا أنها لم تصل بعد إلى إبرام كل الاتفاقيات والجهود الدولية، لأن تحقيق هذا المسعى معناه تعزيز أكثر للثقة ما بين الجزائر والمجتمع الدولي.

انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين، من أجل الحصول على إحصائيات أو دليل للاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول كل ما يخص الجزائر، هذه الأخيرة التي يجب عليها القيام بهذه الإجراءات من أجل البحث عن المستثمر، بدلا من الانتظار وراء المكاتب.

أيضا تجدر الإشارة إلى أن عائق آخر يرتبط بالإعلان الاقتصادي، فالجزائر تعاني من نقص فيهذا المجال رغم أنها تتوفر على فرص مهمة يمكن للمستثمرين استغلالها تبقى دائما في طيات المجهول بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن هذا الأخير يصادف عجزا تاما في أجهزة الاتصالات والإعلانات والإحصائيات مما يصعب عليه التنبؤ بمستقبل استثماره في البلد المضيف كالجزائر على سبيل المثال.

العراقيل الاقتصادية:

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80 %من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى

[1] – منصوري زين ، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ص 138

الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ.[1]

- نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد أن جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الامكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات.[2]
- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل ارباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن هذا نستخلص إلى أن عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة تنظيمية كانت أو قانونية التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة" الباب المفتوحة "أمام تدفق الاستثمار الأجنبي.

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها الآخر.

المعوقات الأخرى:

إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تغري المستثمرين الأجانب، هذه البيئة يجب أن تتوفر على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.

في الأخير نُشير أنه من أهم الأسباب التي تحول دون تحقق المرتجى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي:

العراقيل الطبيعية (مشكل العقار): وان مشكل الاستقرار واللاأمن قد طوي ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية

[1] – صالح مفتاح ، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 44، ص: 125

[2] – صالح مفتاح ، دلال ، نفس المرجع، ص 125

رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، قد يطول الأمر أحيانا لسنة.[1]

العراقيل المادية: تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي ازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، ولعل من أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي:

- غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
- غياب المؤسسات المالية المختصة؛
- قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الآجال.

الوضعية الأمنية: إن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة مرهون بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية حيث أن المستثمر الأجنبي يقوم بتقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يريد الاستثمار قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.

من المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة. والجزائر من ضمن مجموعات الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفعالية، والتي من المفتر ض أن تعتمد بشكل أكبر على مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمجموعة المتطلبات الأساسية، فقد جاء أداؤها أعلى من متوسط أداء الدول المنافسة الأخرى.

[1] – محبوب بن حمودة، إسماعيل قانة، **أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05 ،2007،ص 66

خلاصة الفصل

من خلال دارسة الفصل الثاني والمتعلق الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الشراكة الاورو جزائرية تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ببطء مقارنة ببعض البلدان الأخرى كما أنها تنخفض من سنة إلى أخرى، كما تعتبر التدفقات التي استقطبتها الجزائر تعتبر ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحتل الدول الأوربية المرتبة الأولى من حيث مصدر الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، كما يبقى حضور افريقيا واستراليا والامريكيتين ضعيفا في الجزائر حيث أن عدم خوصصة المؤسسات العمومية ساهم في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوربي والمنبثق من توجه جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المتقدمة يعتبر وسيلة من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يطرحه من بدائل في تأهيل المنتوج الوطني وتطويره ونقل الخبرات من وسائل احلال توطين الاستثمار الأجنبي والمزايا التي يقدمها في توطين التكنولوجيا وسهولة اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق الاقليمية. لما يسمح للجزائر من تصدير منتجاتها التي تتمتع بميزة تفضيلية نسبية تسمح لمها بمنافسة غيرها من المنتجات داخل السوق الأوربية.

أولا: اختبار الفرضيات:

1.نستنتج مما تم تحليله في المذكرة أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في شقها المتعلق بتطوير وسن التشريعات القانونية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر كان لها دور مهم في تحسن مستويات مناخ الاستثمار في الجزائر. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.

2. نستنتج مما تم تحليله في المذكرة أنه قد حظيت الجزائر بزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التدفقات اتسمت بالتذبذب في سنوات الدراسة، كما أنها لم ترقى إلى مستويات المأمولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة منها. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

3. لقد ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في زيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الأوربي إلى الجزائر عموما، وعلى وجه الخصوص الاستثمارات الفرنسية والاستثمارات الألمانية والاستثمارات الاسبانية. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة

ثانيا: نتائج الدراسة:

بعد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وفقا لإشكالية البحث المطروحة والاجابة عن التساؤلات أثناء عرضنا لأهم معالم البحث ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

يؤثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتتوافق العلاقة الطردية بين رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) والانفتاح التجاري (TO) مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون زيادة الانفتاح التجاري تعني تخفيف الحواجز والعوائق على كافة التدفقات إلى البلد، وهو ما يُشجع الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات على إقامة مشاريع في الجزائر، كون هناك إمكانية لتدفقات السلع النصف مصنعة والمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لعملية الإنتاج دون عوائق، كما أن خفض الرسوم الجمركية يمنح مزايا نسبية لاستثمارات هذه الشركات. وفي الفكر الاقتصادي من أهم المحددات التي تضبط تدفقات الاستثمارات هي درجة التزام الدول بقضايا التحرير التجاري والتزاماته.

كون انخفاض سعر الصرف (تدهور العملة) يعني زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية. إن هذا التدهور يعني تمكن الأجانب من الحصول على عدد وحدات أكبر من العملة المحلية وهو ما يُمكنهم من الحصول على قدر أكبر من الأصول والاستثمارات. والعكس عندما تتحسن العملة المحلية أي هندما يرتفع سعر الصرف.

- إن العلاقة العكسية بين تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) ومعدل التضخم (INF) ، تتوافق مع النظرية الاقتصادية. كون ارتفاع المستوى العام للأسعار يُؤدي التشوهات السعرية للمنتجات، وتُصبح السلع بذلك غير تنافسية إزاء المنتجات المنتجة بالخارج، وعلى ذلك سواء كان التوجه وسياسات الشركات الأجنبية تستهدف السوق المحلي أو السوق الأجنبي فإن منتجاتها تكون غير تنافسية إزاء المنتجات الأجنبية في السوق المحلية أو في الأسواق الأجنبية.

التوصيات واقتراحات:

من بين التوصيات والمقترحات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- العمل على إزالة كافة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي لتمكين الجزائر من تحقيق مكانة مهمة في السوق الأوربية ؛
- دول الاتحاد الاوربي تفاوض ككتلة واحدة في اطار الشراكة الأورو متوسطية ، أما دول الحوض المتوسط فيفاوض كدول متفرقة بالرغم من انتمائه إلى نظام إقليمي أسبق في وجوده من الاتحاد الأوربي،

كما يجب على الجزائر والدول العربية دعم القوة التفاوضية من خلال تحالفات إقليمية وعربية؛

- العمل على التخفيف من العراقيل والشروط المفروضة من قبل الاتحاد الأوربي، ودعم أكبر للتعاون المالي وزيادة المساعدات الممنوحة للدول المتوسطية ؛
- على الجزائر النظر في عملية تأجيل تطبيق منطقة التجارة الحرة المتفق عليها خلال سنة 2017 والتركيز على تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك التعريفي؛
- الحرص على تطوير القطاع المصرفي وفق مقاييس أوربية لتحسن مناخ الاستثمار.

آفاق البحث:

- دمج الصادرات النفطية في اتفاقيات الشراكة لضمان توازن في الميزان التجاري.
- الجوانب المالية لاتفاقيات للشراكة الأورو متوسطية بعد انسحاب بريطانيا.

قائمة المصادر المراجع

أولا: قائمة الكتب

1.أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتب، القاهرة، 2000

2. اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

3.سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001

4.رعد الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، الجزء الثاني ، ط1، سنة 2001

5.رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى 2008

6.رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2002

7.طاهر موسى عطية ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية ، ط 1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000

8.طاهر موسى عطية ، إدارة الأعمال الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة

9.صالح عباس، العولمة في ادارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، القاهرة، 2003

10.عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة من التكتلات حتى كويز، الدار الجامعية ، مصر ، 2006

11.عليوش قربوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999

12.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

13.عبد العزيز عبدالله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005

14.عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2003

15.عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

16.نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2007

17 فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة

18.فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000

19.زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ب ت ، ب ط

ثانيا: أطروحات دكتوراه

20. أنفال نسيب ، دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014

21. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

22. سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تقييم تجربة الشراكة بين قطاع عام وخاص، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

23. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012

24. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008/2007

25.دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2013/2012

26.فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس، 2004

27.لبيبة جوامع، أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة 2000-2012، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2015/2014

28.هاجر بريطل، دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2016/2015

29. نورية عبد محمد، الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية لبعض دول المجلس الخليجي ، 1992-2010 ، اطروحة دكتوراه فلسفة بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس ،2012

30.نورية عبد محمد، الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية لبعض دول المجلس الخليجي ، 1992-2010 ، اطروحة دكتوراه فلسفة بحوث العمليات ، جامعة سانت كليمنتس ،2012

31.خديجة خرافي ، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2014-2015

ثالثا: مذكرات ماجستير

32. إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012

33.عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، قسم علوم التسيير، 2008/2007

34.جمال بوزكري، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2012-2013

35.محمد بن عزوز، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و أفاقها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

36.رتيبة برد، الحوار الاورو متوسطي، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009/2008

37. عبد الرحمان روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013

38. عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012-2013

39. ليلى أوشن ،الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير ، في القانون، جامعة تيزي وزو 2011

40. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية –المغاربية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة تلمسان 2011/2010

41. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة ، 2007-2008

42. شهرة عديسة، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2017/2016

43. شوميسة ثلجون، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بومرداس ،2006

44. صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2012/2011

45. محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة اورسكوم، مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، 2009-2010

46. فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 -2010

47. حكيمة بسعد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008

48. عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر، 2000-2001

49. عقبة عبد اللاوي، الاقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية 2008-2009، جامعة ورقلة، 2008- 2009

50. عقيلة عباس، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع و الأفاق 1950-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ،

51. وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ، 2005/2004

52. نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاوروبي متوسطة – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2014

53. محمد لمين لعجال أعجال، استراتيجية الاتحاد الأوربي اتجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007

54 مصطفى بن عامر، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010

55. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية—المغاربية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان 2011/2010

56. كمال سمية، النظام القانوني للنظام الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون خاص، جامعة تلمسان، 2002-2003

رابعا: مذكرة ماستر

57. أحمد يوسف عروسي، انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة ماستر، العلوم التجارية ، جامعة بسكرة ، 2015/2014

58. سناء مرغاد، تقييم سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014

59. رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014 ،مذكرة ماستر اكاديمي ، 2015/2016

60. فتيحة حضري، مساهمة الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2013/2012

خامسا: البحوث في الندوات والملتقيات العلمية

61. أمال تخنوني ، ملتقى وطني الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، يومي 18-19 نوفمبر 2015

62. آمال براهمية، سلايمية ظريفة، "التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006

63. الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14-13 نوفمبر 2006

64. بلقاسم زايري، تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري ، الملتقى العلمي الدولي، المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية" مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية، 27-28 نوفمبر، 2007

65. بورغدة حسين ، الشراكة الاورو جزائرية واثرها على المؤسسات الجزائرية مداخلة ضمن ملتقى دولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف13-14 نوفمبر 2006

66. حمدي باشا رابح ،لأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003 ، جامعة ورقلة.

67. سلوى محمد مرسي، المشاركة الاورو-عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس،08سطيف، 08-09 ماي 2004

68. سليمة رقية، الشراكة الأورو-جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006

69. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل ، يومي 17 - 18 أفريل 2006

70. عبد الوهاب رميدي، علي وسماي ، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14نوفمبر 2006

71. عمر بن سديرة، محمد بوهزة، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006

72. محمد براق وسمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد

الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006

73. مبارك بلالطة ، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006

74. مداني أحمد، بلعزوز علي ،دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف13-14 نوفمبر 2006

75. مصطفى بودرامة، الآثار المحتلمة للشراكة الأورو-متوسطية على الصناعة في الجزائر، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006

76. كواش خالد، اثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006

77. رزيقة غراب، نادية سجار، محتوى الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006

78. زرزور براهيمي وحفيظ عبد الحميد، دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط الجزائر، مداخلة – ERPHOS– الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

سادسا: المجلات

79. سمينة بن عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، مجلة الباحث، العدد 9، 2011

80. دليلة طالب ، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2015

81. صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008

82. عبد الحميد عياد، الشراكة الأورو–جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 1، ديسمبر 2004

83. عبد القادر بابا وخيرة أجري ، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لمجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد 02 جامعة يحي فارس ، المدية سبتمبر 2014.

84. عبدالله قلش، أثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية عدد04،2006

85. عايدة عبير بالعبيدي، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة المالية ، العدد 01، جامعة بسكرة2016

86. عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأورو جزائرية وأثرها علي الاقتصاد الجزائري "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف ، 2004 ،العدد 1

87. فريد كورتل ، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سكيكدة ، الجزائر

88. محبوب بن حمودة، إسماعيل قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05،2007

89. منصوري زين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ،سنة 2005

90. محمد لحسن علاوي ، اتفاقيات الشراكة الاورو عربية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، غرداية ، العدد 16 ، 2012

91. مراد صاولي ، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية، دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية قالمة، الجزائر

92. نذير غانية، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016

93. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث ، العدد10 ، 2012

94. لخضر عزي ، محمد يعقوبي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية عدد 14 2004

95. وصاف سعيدي، محمد قويدري ،واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ،جامعة ورقلة، العدد 08 سنة 2008

سابعا: مواقع إلكترونية

96. أمجد غانم، الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، رام الله فلسطين، 2009.

http://www.idmc.ae/userfiles/file/Dr%20Amjed%20PPP%20with%20LGUs%20in%20Palestine.pdf

97. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان.

98.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إئتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، سنة 2015

99. إيمان الحياري، تعريف التنمية البشرية ، 11 يناير 2017

http://mawdoo3.com

100. البنك الدولي عن طريق إداراتيْ التجارة والنقل 2007

http://tfig.itcilo.org/AR/contents/logistic-performance-index.htm

101.مؤشر المعرفة العربي ، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، 2015

102.المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي لعام 2015، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العراق.

https://www.cbi.iq/documents/monetary_policy_report%202013.pdf

103. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015

104. وشاح رزاق ، انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المعهد العربي للتخطيط

105. حاتم فارس الطغان ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، جامعة بغداد ، 2006

106. عبد الكريم أحمد عطاف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، ب ت

http://www.ycsr.org/files/nadwa_abdulkarim_atif.doc

107. المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017 http://www.andi.dz2017

108. المصدر: Source : (IDC) investissement développement conseil S.A, op.cit.

109. الديوان الوطني للاحصاء ONS

110. المصدرEuropean Commission Directorate-General for Trade

ثامنا: الجرائد

111. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الاستثمار 2007

112. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 88-95، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر واسبانيا المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بمدريد يوم 23 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية، العدد 23الموافق ل 1995